

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون



الجلسة العامة ١٥

الخميس، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديدبير أوبيرتي (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

وبوارق الأمل. فضي سعينا لتحقيق السلم والأمن الدوليين، شهدنا نكسات وخطوات واسعة إلى الأمام في آن معا. كما شهدنا تقدما عظيما نحو تسوية نزاع من أطول المنازعات وأكثرها تشابكا - وأعني به النزاع في أيرلندا الشمالية. وقد برهن اتفاق السلام الأيرلندي للعالم أجمع أن الوقت لا يتأخر أبدا على التوصل إلى تسوية للمشاكل التي تبدو مستحيلة الحل.

خطاب يلقيه السيد روبرت كوتشارين، رئيس جمهورية أرمينيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تستمتع الجمعية أولا إلى خطاب رئيس جمهورية أرمينيا.

اصطحب السيد روبرت كوتشارين إلى قاعة الجمعية العامة.

ومما يؤسف له، أن الحروب والنزاعات المسلحة، والأعمال الإرهابية وغير ذلك من أشكال العنف، قد هزت العالم خلال السنة الماضية وأثرت تأثيرا سلبيا على الاستقرار والأمن الدوليين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية أرمينيا، فخامة السيد روبرت كوتشارين، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

إن أرمينيا، بوصفها طرفا في جميع المعاهدات الدولية في مجال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، تشعر بقلق عميق إزاء العواقب المحتملة المترتبة على التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان هذا العام. وفي اعتقادنا أنه بمجرد دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، فإنها ستسهم إسهاما كبيرا في تعزيز الأمن الدولي. وقد أيدت أرمينيا أيضا صياغة اتفاقات تتعلق بحظر إنتاج المواد الانشطارية بهدف صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة في إطار مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس كوتشارين (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك، ياسيدي، على انتخابكم رئيسا للدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. وأنا واثق من أن ما اكتسبتموه طوال عملكم الدبلوماسي البارز من مهارة وخبرة واسعة سيمدنا بالتوجيه الذي نحتاج إليه لكي تؤتي الدورة ثمارها الناجحة. ولا يفوتني أن أذكر أيضا بالاسهام القيم لسلفكم السيد هينادي أودوفينكو في أعمال بالدورة الماضية للجمعية العامة.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

كذلك توافق هذه السنة الذكرى الخمسين لاعتماد اتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها. وكما هو معروف جيدا، فإن المجتمع الدولي، في ذلك الوقت، لم يبدن على النحو الواجب إبادة الأرمن في الامبراطورية العثمانية عام ١٩١٥، حيث شجع ذلك الإخفاق نظاما معينة على ارتكاب جرائم إبادة أجناس جديدة. وبعد حدوث المحرقة، تناولت الأمم المتحدة مسألة إبادة الجنس، وعرفت على أنها جريمة ضد الإنسانية، واعتمدت في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ الاتفاقية المذكورة أعلاه. ورغم ذلك، خلال العقود الخمسة الماضية، ارتكبت جرائم إبادة الأجناس في أجزاء مختلفة من العالم وفي أكثر من مرة. واعترف عدد من البرلمانات مؤخرا بإبادة الأرمن التي اقترفت في بداية هذا القرن وإدانته لذلك دليل على زيادة تفهم ضرورة مكافحة ذلك الشر.

وبناء على طلب من أرمينيا وخمس دول أعضاء أخرى، أدرجت الجمعية العامة في جدول أعمالها لهذه الدورة بندا بشأن الذكرى الخمسين لاتفاقية إبادة الأجناس. وأملنا أن يتسنى للبشرية، بدمج جهودها في الكفاح ضد جريمة إبادة الأجناس، أن تخطو خطوة حاسمة صوب إزالة هذه الجريمة في القرن المقبل.

إن المساواة والتعاون المتبادل النفع فيما بين البلدان في المجالات السياسية والتجارية - الاقتصادية، استنادا إلى مبادئ اقتصاد السوق، ينبغي أن يشكل عاملا هاما في الاستقرار السياسي في الألفية الثالثة. وليس أمامنا خيار آخر. إن أرمينيا تتمسك بهذه السياسة في كل تعاملاتها، ابتداء من نهجها في التعاون مع المنظمات الدولية إلى عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

ونحن نولي أهمية خاصة للتعاون الإقليمي، سواء كان في إطار رابطة الدول المستقلة، أو منظمة التعاون الاقتصادي في البحر الأسود، أو مشروع تراسكا. وأرمينيا مخلصه في استعدادها للقيام بهذا التعاون، بالرغم من أننا نذكر مع الأسف أن الحصار الذي فرضته تركيا وأذربيجان على أرمينيا يمثل عقبة خطيرة أمام هذا التعاون. ومن الواضح أنه لا يمكن الاستفادة بالكامل من إمكانيات منطقتنا الكبيرة إذا بذلت محاولات لعزل واحدة من الدول المكونة لها. ومثل تلك المحاولات محكوم عليها بالفشل.

وثمة عامل من العوامل التي تبعث على القلق بالنسبة للاستقرار السياسي والعسكري في المنطقة هو انتهاك أذربيجان الفادح لمعاهدة القوات المسلحة

وتقوم الأمم المتحدة بدور كبير في مختلف جوانب الحياة الدولية يتراوح من علاج المشكلات البيئية العالمية إلى مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع في المخدرات. ودعما لجهود الأمم المتحدة في هذه المجالات، ساهمت أرمينيا بنشاط في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة. ونحن مقتنعون بشدة أن الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية يعرض للخطر الرفاه الاقتصادي والاستقرار السياسي لكثير من البلدان والمناطق في العالم.

وقد شاركت أرمينيا بنشاط أيضا في الأعمال التي أدت إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، نظرا لأننا نعلق أهمية قصوى على المعركة ضد الجريمة الدولية، بما في ذلك جريمة الإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وتؤيد أرمينيا فكرة عقد مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في فيينا في عام ٢٠٠٠، إيمانا منها بأن الأمم المتحدة ينبغي أن تقوم بالدور الرئيسي في تخطيط الاستراتيجية الدولية لمناهضة الجريمة.

وتدين أرمينيا إدانة قاطعة الأعمال الإرهابية جميعها، حيث لا يمكن تبريرها على أساس سياسي، أو أيديولوجي، أو عرقي، أو ديني أو غير ذلك من الأسس. ومرة أخرى تبين لنا الهجمات الإرهابية الأخيرة التي جرت في كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة ضرورة التعاون بين البلدان كافة لمكافحة هذا البلاء. ونحن ندعو إلى انضمام أكبر عدد من البلدان إلى اتفاقيات عالمية لمكافحة الإرهاب، وإلى تأييد الاقتراح الروسي الداعي إلى قيام الأمم المتحدة بإبرام اتفاقية لمكافحة أعمال الإرهاب النووي. وبالمثل تؤيد أرمينيا إدراج مسائل تتعلق بإعلان الأمم المتحدة بشأن عقد للقانون الدولي في جدول أعمال الدورة الثالثة والخمسين، فضلا عن تنظيم أحداث في عام ١٩٩٩ تكرس للاحتفال بالذكرى المئوية لعقد أول مؤتمر دولي للسلام.

وبالنسبة للمجتمع الدولي، توافق هذه السنة الذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويمكن هذا الاحتفال بالذكرى نصف المئوية للإعلان الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من إجراء باستعراض حالة حقوق الإنسان في بلدانها وأن تحدد الوسائل التي يمكن أن تزيد تطوير أسس الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان والحقوق الوطنية.

نحو ناجح وفعال. وينطبق ذلك خاصة على إصلاح مجلس الأمن، حيث أن صون السلم والأمن في العالم يعتمد على قدرة مجلس الأمن على العمل بفعالية. ونحن ندعو أيضا إلى إجراء إصلاح مؤسسي أعمق في الأمم المتحدة، بما في ذلك في مجال الإدارة - الميزانية. ونحن نعتقد أن وفاء جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بموجب ميثاق الأمم المتحدة أمر لا غنى عنه حتى يتسنى التغلب على الأزمة المالية الحادة التي تشهدها الأمم المتحدة. وبالرغم من المعاناة الاقتصادية الصعبة، فإن أرمينيا ستقوم بواجبها في هذا المجال. وكل ما نحتاجه هو أن نقر بأن الأمم المتحدة إذا أصبحت أقوى وإذا أصلحت ستخدم مصالحنا المشتركة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): باسم الجمعية العامة أود أن أتقدم بالشكر لرئيس جمهورية أرمينيا على بيانه الذي أدلى به للتو.

أصطحب السيد روبرت كوتشريان، رئيس جمهورية أرمينيا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب يلقي به السيد غلافكوس كلريدس، رئيس جمهورية قبرص.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): ستستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية قبرص.

أصطحب السيد غلافكوس كلريدس، رئيس جمهورية قبرص، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب برئيس جمهورية قبرص، فخامة السيد غلافكوس كلريدس، في الأمم المتحدة، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس كلريدس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أتقدم بأحر التهاني إليكم، يا سيدي، على انتخابكم رئيسا لهذه الهيئة. ولا أشك في أن خبرتكم الدبلوماسية وقيادتكم المجربة ستقودنا بنجاح في أعمالنا.

واسمحوا لي أن أشكر سلفكم، السيد هينادي أودوفنكو ممثل أوكرانيا، على قيادته المصممة لأعمال الدورة الثانية والخمسين.

التقليدية في أوروبا. وتتجاوز جارتنا بكثير القيود المفروضة على الحيازات الوطنية والمعرفة في هذه المعاهدة في ثلاث فئات من فئات المعدات الأرضية.

ورغم التهديد المحتمل لأمنا، فإننا منذ الأيام الأولى لاستقلالنا أعلننا بشكل واضح لا لبس فيه نبذ تطوير أسلحة الدمار الشامل وأنا نتمسك بمبادئ عدم الانتشار لهذه الأسلحة والحد من تكديس الأسلحة التقليدية المزعزع للاستقرار.

إن التسوية السلمية للنزاعات الإقليمية تمثل أحد أهم ضمانات الاستقرار والسلام في منطقتنا، الواقعة وراء القوقاز. وأرمينيا ملتزمة بوقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في منطقة نزاع كراباخ منذ عام ١٩٩٤ وسنساعد في ضمان الالتزام به. ونحن نركز على الإسهام الذي قدمته مجموعة "منسك" والمساهمة الفردية لدولها الأعضاء، في المحافظة على وقف إطلاق النار وفي جهود الوساطة.

ولسوء الطالع، في الوقت الحاضر، وصلت عملية التفاوض إلى طريق مسدود. إننا نعتقد أن الأسباب الأساسية لحالة الجمود هذه هي التعريف غير الواضح لمركز ناغورنو كراباخ بوصفها طرفا في المفاوضات؛ ورفض أذربيجان التفاوض المباشر مع قادة ناغورنو كراباخ؛ وكذلك إصرار أذربيجان على شروط مسبقة فيما يتصل بالمركز التفاوضي لناغورنو كراباخ في المستقبل الذي نرى ضرورة التفاوض بشأنه. ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل أقصى جهد ممكن للتغلب على هذه العقبات.

وفي رأينا، بالنظر إلى شدة نزاع ناغورنو كراباخ والسمات الخاصة به، فإن حله يتطلب نهجا غير تقليدية تقوم على أساس مبدأ المساواة في الحقوق القانونية بين طرفي النزاع، وإنهاء المركز السابق لناغورنو كراباخ بوصفها جيبا معزولا في إقليم أجنبي، وتوفير الضمانات الأمنية الدولية لسكانها. وأرمينيا على استعداد لتحقيق تقدم، وندعو أذربيجان إلى استئناف المفاوضات دون شروط مسبقة بغية التوصل إلى تسوية شاملة لنزاع ناغورنو كراباخ.

إن التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم متنوعة ومعقدة. ونحن على اقتناع بأنه لن يمكن بغير إصلاح الأمم المتحدة مواجهة العدد المتزايد للمشاكل على

والحالة في الشرق الأوسط لا تزال تتصف بعدم إحراز تقدم وبوجود عقبات أمام تنفيذ اتفاقات السلام. فالجمود الراهن يشكل تهديدا لاستقرار المنطقة. وقبرص، وهي بلد مجاور تقيم علاقات وثيقة مع الأطراف المعنية، تؤكد مجددا دعمها لتحقيق تسوية عادلة ودائمة وشاملة تقوم على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وأود أن أؤكد من جديد تأييد بلادي للوثائق التي اعتمدها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن المشكلة العالمية للمخدرات، وللجهود الهامة التي تبذلها الأمم المتحدة.

وترحب قبرص بالتقرير الأخير الذي قدمه الأمين العام عن الحالة في أفريقيا. إن توصياته جديدة بأن ينظر فيها المجتمع الدولي ويدعمها على نحو جاد. ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده المبذولة من أجل مساعدة البلدان الأفريقية، مع إيلاء اهتمام خاص للتخفيف من عبء الديون، حتى يتسنى لها تفضي المزيد من عدم الاستقرار وخطر التهميش.

ولقد شاركت قبرص بالابتهاج الذي عم على نطاق عالمي إزاء الاتفاق الذي أبرم في نيسان/أبريل الماضي بشأن أيرلندا الشمالية. ومن الأهمية بمكان أن يتحمل الجانبان مسؤولياتهما، وأن يفيًا بالتزاماتهما. وإننا ندين أعمال العنف التي ينبغي ألا يسمح لها بعرقلة السير على طريق السلام والمصالحة والازدهار.

وتؤيد قبرص بقوة الجهود المبذولة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ومنذ آخر مرة وقفت فيها أمام هذه الهيئة، قمنا بالتصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية؛ ووقّعنا أيضا، على اتفاقية الألغام الأرضية المضادة للأفراد وسنصدق عليها قريبا. وأود أن أؤكد في هذا الصدد أنه على الرغم من الحالة الصعبة التي نواجهها بسبب وجود جيش احتلال يتألف من ٣٦٠٠٠ جندي، قررت قبرص أن توفّق على الاتفاقية كتعبير عن تصميمنا على الانضمام إلى القوى التي تكافح من أجل القضاء على هذه الطريقة الوحشية جدا من طرق الحرب. وإننا ممتنون لكندا على وعدها بتمويل نزع الألغام من حقول الألغام الممتدة على طول خط وقف إطلاق النار في بلادنا.

إن الأمم المتحدة، بوصفها الأداة الأساسية لتحقيق السلام في العالم، قد سعت طوال وجودها إلى جعل العالم مكانا أفضل للعيش. وعلى الرغم من جميع أنواع المواجهات، التي نجمت بوجه خاص عن المصالح الوطنية المتضاربة، والنزاعات العنيفة، والكوارث الطبيعية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، واصلت الأمم المتحدة السعي إلى تحقيق الأهداف النبيلة المكرسة في ميثاقها، وفي المقام الأول القضاء على ويلات الحرب وبلوغ التنمية الاقتصادية.

ومع ذلك، وحتى نكون واقعيين، لا يزال يتعيّن أن نحقق آمال البشرية في إيجاد نظام قانوني وسياسي دولي جديد وعادل حقا، نتيجة زوال العالم الذي كان قائما على قطبين.

وتؤكد قبرص مجددا التزامها بالعمل عن كثب مع أعضاء المنظمة الآخرين لتحقيق أهدافنا المشتركة. لذلك، نؤيد جهود الإصلاح التي يبذلها الأمين العام، السيد كوفي عنان، من أجل تبسيط أعمال المنظمة بطريقة تكفل قدرتها على تحقيق أهدافها، والتصدي لتحديات جديدة، وضمان سلامة وضعها المالي. ونؤكد مرة أخرى أهمية إعادة تشكيل مجلس الأمن بغية جعله أكثر تمثيلا وشفافية.

وترحب قبرص باعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة، والذي يمكّنها من تقديم مرتكبي أخطر الجرائم والانتهاكات للقانون الإنساني إلى العدالة. وفي هذا الصدد، نعتبر أول حكم أصدرته المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بشأن جريمة الإبادة الجماعية هو خطوة هامة جدا.

ومما يبعث على قلقنا الخاص تزايد عدد اللاجئين والمشردين في الداخل. إن محنتهم لا تقتضي تعاوننا دوليا في توفير الحماية والمساعدة الإنسانية فحسب، بل وأيضا التصدي للأسباب الجذرية للتهجير. ولا نزال نعتقد أن الحل الأفضل يتمثل في عودة اللاجئين إلى ديارهم في ظل ظروف آمنة، مع توفير الحماية الكاملة لحقوقهم الإنسانية.

إن قبرص تدين الإرهاب الذي يعتبر آفة للإنسانية، وهو يتطلب عملا دوليا فعالا وحلولا تركز على القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

الصارخة لقرارات الأمم المتحدة على يد تركيا، ولكن بغية التقيد بالوقت المحدد المسموح به، فإنني لن أتطرق إلا إلى آخر انتهاك حصل.

والمطلب الأخير الذي تقدم به زعيم القبارصة الأتراك، السيد دنكتاش، بحضور وزير الخارجية التركي، ينتهك جميع قرارات الأمم المتحدة التي تدعو إلى إقامة اتحاد بين منطقتين وبين طائفتين، مع سيادة واحدة، وهوية شخصية دولية واحدة ومواطنة واحدة، وهو يرمي إلى إخراج عملية التفاوض عن الأساس الذي تركز عليه قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقبرص، ويرمي أيضا إلى القضاء على استقلال جمهورية قبرص، وإقامة مستعمرة تركية في قبرص أو أقلية محمية تركية في شكل جمهورية قبرصية تركية.

إن عدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن قبرص يشوه صورة الأمم المتحدة وهيئاتها الرئيسية. ولقد حدد الأمين العام السابق، السيد بطرس بطرس غالي، في أحد تقاريره المقدمة إلى مجلس الأمن، سبب عدم إحراز تقدم في قبرص بعدم توفر الإرادة السياسية لدى الجانب التركي.

وبهذا التقرير يكون قد اكتمل تشخيص أسباب الفشل في إحراز التقدم نحو الحل. فهل كثير على شعب قبرص أن يسأل عما ستكون عليه الخطوة المقبلة؟ وهل ستتخذ الأمم المتحدة أخيرا التدابير الضرورية لتطبيق العلاج المطلوب من أجل إنهاء المأساة التي حلت بدولتنا الصغيرة والتي استمرت منذ أكثر من ٢٤ سنة؟

إن المجتمع الدولي يجب ألا يسمح لدولة معينة بأن تنتهك لمدة طويلة إرادته المعلنة. وينبغي لمجلس الأمن، وهو الجهاز الرئيسي للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، أن يبدأ النظر في تنفيذ قراراته في أسرع وقت ممكن.

أريد الآن أن أتناول مشكلة قبرص لا من خلال النظر إلى الماضي، وإنما بتحديد أهدافي بالنسبة للمستقبل. لقد ظلت مشكلة قبرص تراقنا طوال ما يزيد على ٤٠ عاما. واليوم، يتزعم الطائفتين في قبرص الجيل الذي عاش المراحل الأولى من مشكلة قبرص. وهذا الجيل يعرف مباحث الصداقات التي تتجاوز الخطوط الطائفية ويعرف أيضا المآسي وألوان المعاناة التي تتجاوز الحدود بين الطائفتين.

ويتعيّن على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور خاص في تعزيز رفاه الدول الصغيرة. فالدول الصغيرة غالبا ما تتعرض بدرجة أكبر من الدول الكبيرة لتهديدات سببها تزايد هشاشة بيئتها وأمنها.

وفي هذا الصدد، تعاني قبرص منذ ما يزيد على ٢٤ عاما من النتائج الخطيرة المترتبة على الغزو التركي، واستمرار احتلال ما يزيد على ثلث أراضيها. وعلى الرغم من عزم المجتمع الدولي المعلن في شتى القرارات، ورغبة الجانب القبرصي اليوناني في التفاوض بحسن نية، فإن مشكلة قبرص لم تجد حلا لها. ومن المنطقي، إذا، أن نسأل لماذا. والجواب هو بسبب عدم قيام تركيا بتنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وانتهاكها الصارخ لها.

وأرى أنه من الضروري تقديم بعض الأمثلة عن هذه الانتهاكات الصارخة التي حالت دون إيجاد حل لمشكلة قبرص. إن قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تدعو إلى احترام سيادة جمهورية قبرص وسلامتها الإقليمية وعدم الاعتراف بالكيان القبرصي التركي المنشق، قد انتهكتها تركيا، البلد الوحيد الذي اعترف بالكيان القبرصي التركي الانفصالي، والذي يدعمه ماليا وعسكريا.

وفيما يتعلق بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تدعو جميع القوات المسلحة الأجنبية والموظفين الأجانب إلى الانسحاب العاجل من جمهورية قبرص، فإن القوات المسلحة التركية والموظفين الأتراك لم ينسحبوا فحسب، بل ازدادوا عددا وتحديدا إلى درجة أن الأمين العام السابق، السيد بطرس بطرس غالي، وصف في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن المنطقة المحتلة من قبرص بأنها إحدى أكثر المناطق اتصافا بالطابع العسكري في العالم.

إن قرارات الأمم المتحدة بعودة اللاجئين إلى ديارهم في ظل ظروف آمنة لم تنفذ، ليس بسبب منع القوات التركية اللاجئين من العودة فحسب، بل أيضا لأن تركيا، انتهاكا منها لأحكام أخرى من قرارات الأمم المتحدة التي تدعو جميع الأطراف المعنية إلى تجنب اتخاذ أي إجراء لتغيير التركيبة السكانية في قبرص، نقلت من تركيا إلى قبرص الآلاف من المستوطنين غير القانونيين، واغتصبت ممتلكات اللاجئين ووضعت المستوطنين فيها. وباستطاعتني أن أوصل إعطاء الأمثلة على الانتهاكات

من الواضح أنه يجب التفاوض بشأن الحل الذي يستند الى إقامة مجتمعين اثنيين، ليس فقط لأن جميع قرارات الأمم المتحدة تطالب بذلك، بل أيضا لأننا لن نتمكن إلا من خلال المفاوضات رسم الخطوات العملية الضرورية لتحقيق حل يفي بالمرام.

وتحقيق الأمن للطائفتين جزء أساسي من أية تسوية؛ وهذا يتطلب وضع ترتيبات تناسب خصوصيات قبرص. والاتفاق الذي يصمم لهذا الغرض لكي يكون فعالا يجب أن يؤدي الى تسوية يمكن أن تتصدى لتحديات الحياة الفعلية المتأصلة في دولة جزرية صغيرة.

وأعتقد أن الهوية بين ما يريده ويحتاجه الناس العاديون بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين ليست عميقة كما تبدو. فكلاهما يريد الأشياء نفسها: السلام والازدهار والاستقرار والأمن الجسدي والسياسي والاقتصادي والثقافي، بما في ذلك صون حرمة منازلهم وممتلكاتهم والتمتع بها.

وإنني لعلى ثقة بأن القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك يمكن، من خلال العمل معا تحت مظلة الأمم المتحدة وبمساعدة المجتمع الدولي، أن يتوصلوا الى تسوية تلبى تلك الاحتياجات وتزيل المخاوف ومشاعر عدم الاطمئنان التي ابتليت بها قبرص منذ منتصف هذا القرن. وللقيام بذلك، يجب أن تبدأ المفاوضات.

وأؤمن بأننا، نحن الجيل الحالي الذي يتولى الزعامة، يجب علينا أن نتفاوض على تسوية لمشكلتنا التي طال أمدها لعقود من الزمن والتي ستمنح شعب قبرص برمته مستقبلا من شأنه أن يضمن عدم تكرار تجارب الماضي المريرة. وأؤمن أيضا بأننا، نحن الجيل القديم في الطائفتين، يجب أن نغلق هذا الفصل المحزن من تاريخ قبرص باتفاق بيننا يتيح للأجيال القادمة أن تقوم بالبناء وجني ثمار الشراكة الحقة، على أساس الاحترام المتبادل والتفاهم السياسي.

ولئن كنا لا نستطيع أن نتصالح مع الغزو والاحتلال التركي، فإننا مصممون بصدق على تجديد وتشريط الثقة والتعاون والتفاعل فيما بين الطائفتين مع مواطنينا القبارصة الأتراك. في الخطاب الذي أدليت به في ١ شباط/فبراير بمناسبة تقليدي لمنصبي، قمت بمد يد الصداقة للزعيم القبرصي التركي، السيد دنكتاش، وحثته

وكلانا، رؤوف دنكتاش وأنا، ننتمي الى هذا الجيل، الذي شهد أفضل وأسوأ الأوقات في التاريخ الحديث لقبرص. لقد أناطت بنا طائفة كل منا مهام زعامتها. وشعب قبرص، بقبارصته الأتراك وقبارصته اليونانيين، يتطلع إلينا، الى زعيميه، للمساعدة في تشكيل مستقبل أفضل من الحاضر ولا يسمح بتكرار ما حدث في الماضي.

واسمحوا لي بأن أعرض رؤيتي بالنسبة للمستقبل. إنني أريد لجميع القبارصة أن ينعموا بالأمن في بيوتهم وفي مجتمعاتهم؛ وأريد لجميع القبارصة أن يسعوا الى تحصيل معاشهم دون قيود اقتصادية وخوف من عدم الاستقرار؛ وأريد لجميع الأطفال القبارصة أن يعرفوا تراثهم الثقافي والديني المميز وأن تكون لهم القدرة على حمل هويتهم وحقوقهم السياسية الى المستقبل دون خوف من هيمنة أية جماعة على أخرى.

إن الحل لأية مشكلة دستورية على أساس المعايير المجتمعية أو الإثنية والفدرالية يتضمن عناصر الشراكة والمساواة السياسية بين المكونين الدستوريين للبلد.

وحل مشكلة قبرص على أساس إنشاء فدرالية تتكون من طائفتين ومن منطقتين يتطلب هذه الشراكة بين الطائفتين، إذ أنه يوفر دستوريا الحد الأقصى من الإدارة الذاتية الداخلية للكانتونين أو المقاطعتين أو الولاياتيتين اللتين يتألف منهما. وهذا الحل، بتقيده بالمركز السياسي المتساوي للجزأين الدستوريين يجب أن يوفر لهما نفس الحقوق والسلطات والوظائف فيما يتصل بالإدارة الذاتية الداخلية المنفصلة لكل منهما. ويجب أن يوفر الدستور أيضا للطرفين الدستوريين مشاركة فعالة في الحكومة الفدرالية. كما يجب أن يضمن حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع مواطني الفدرالية. وقبل كل شيء يجب أن يحمي السيادة الواحدة، ووحدة الفدرالية الشائبة الطائفة والشائبة المنطقة، وعدم تجزئتها. وهذه الفدرالية، بعد أن تصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي، ستزدهر في الداخل والخارج.

ومن الأسئلة التي ينبغي لنا أن نطرحها لدى النظر في مختلف الأفكار التي تستهدف إيجاد الحل السؤال التالي: هل تلبى تلك الأفكار بصورة معقولة احتياجات القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين، وهل ستعزز الاستقرار وتشجع على التعاون والشراكة بين أبناء شعب قبرص؟

والنهائي لجميع القوات والعناصر الأخرى الأجنبية وجعل قبرص منطقة منزوعة السلاح. والاقتراحات والمقترحات هذه التي طرحناها لا تزال وجيهة ومؤاتية، وبالتالي لا تزال على ماثدة التفاوض، وما زلنا ملتزمين بإيجاد حل للمشكلة بالوسائل السلمية، ولهذا فإن تقليل حدة التوتر عنصر ضروري.

وفي مواجهة التهديدات المستمرة ضد قبرص من جانب القوة العسكرية المتفوقة جدا لتركيا، التي يتمثل هدفها النهائي في جعل الجزيرة رهينة دائمة، بتقويض سيادتها وجعلها محمية تركية، يكتسي تقديم أعضاء الأمم المتحدة الدعم القوي القائم على المبادئ أهمية فائقة.

عند هذه النقطة، أود أن أشكر وزراء خارجية البلدان الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن والأمين العام على مناقشة مشكلة قبرص بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وإصدارهم بياناً يدعو إلى استئناف المفاوضات المباشرة بين الطائفتين في وقت مبكر وكعملية متواصلة، وتذكيرهما في الوقت ذاته بضرورة تحقيق تسوية سياسية شاملة، وفقاً لقرارات مجلس الأمن، وتفاذي أية أعمال من شأنها أن تزيد التوتر.

وجوابي هو "نعم" على استئناف المفاوضات المباشرة في عملية مستمرة على أساس قرارات مجلس الأمن؛ و "نعم" على تفاذي أي عمل من شأنه أن يزيد حدة التوتر، ويقوض بالتالي التقدم المحرز في عملية التفاوض.

ونثق بأن بإمكاننا أن نعتد مرة أخرى على التضامن الفعال من الأعضاء في هذه المرحلة الحاسمة، حيث أن الأمر يتعلق هنا بأقدس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومصداقية النظام العالمي العام نفسه.

وإذ نقرب من الألفية الجديدة، ينبغي لقادة العالم أن يقرروا نوع العالم الذي يريدون أن يعيش فيه أطفالهم وأحفادهم. هل عالم مصالح بحثة وافتقار للمبادئ، تطفئ فيه حسابات المصالح الاقتصادية والاستراتيجية المجردة من كل مشاعر، أم عالم تحكمه العدالة واحترام حقوق الإنسان، وهو الحل الوحيد للسلام الدائم والاستقرار في العالم؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): نيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية قبرص على البيان الذي أدلى به تواج.

على الانضمام إلي في العمل معا من أجل إيجاد حل لمشكلة قبرص المفجعة لمنفعة جميع مواطني الجزيرة. وبالمثل دعوت القبارصة الأتراك إلى المشاركة كأعضاء يتمتعون بكامل العضوية في الوفد القبرصي الذي يتفاوض بشأن انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي، لكي نصوغ معا مواقفنا ونحدد معا مصيرنا المشترك.

اليوم، بوصفي زعيما للطائفة القبرصية اليونانية، أقف أمام ممثلي المجتمع الدولي ومن على منصة الجمعية العامة هذه، ملتزماً بإرادة المجتمع الدولي بإيجاد حل متفق عليه لمشكلة قبرص في إطار المعايير التي حددتها قرارات الأمم المتحدة، وأجدد دعوتي إلى زعيم الطائفة القبرصية التركية، السيد رؤوف دنكتاش، للعمل معا من أجل التوصل إلى حل لمسألة قبرص لكي نبني لأبنائنا وللأجيال القادمة جزيرة سعيدة مزدهرة. إن مصالح قبرص تكمن في وحدة الطائفتين والتفاعل بينهما. إن استمرار التوتر يمنع قبرص وشعبها من الاضطلاع بدورهما الحقيقي بهما ومن تقديم مساهمتهما في الاستقرار الإقليمي وتحسين العلاقات اليونانية - التركية.

وحكومة قبرص ملتزمة بإيجاد حل سلمي، على أساس قرارات الأمم المتحدة، يضمن مصالح جميع مواطنيها وتمتعهم بحقوق الإنسان.

لقد قدمنا باستمرار مقترحات لخفض حدة التوتر في الجزيرة.

والتوتر يتفاقم في قبرص بسبب الوجود الهائل لقوات الاحتلال التركية في الشمال والاستمرار في تعزيز وتحديث تلك القوات، والشعور المقابل لدى حكومة جمهورية قبرص بضرورة تعزيز دفاعاتها.

ومجلس الأمن، إدراكاً منه لكون زيادة التوتر مردها تعزيز القوات العسكرية، طالب في عدد من قراراته بخفض القوات والأسلحة.

ولئن كانت حكومة جمهورية قبرص ستواصل ممارسة حقها السيادي في تعزيز دفاعاتها بأي وسيلة تراها ضرورية ما دامت قوات الاحتلال التركي مرابطة في قبرص، فإنني لم ألتعاس، استجابة لقرارات مجلس الأمن، عن اقتراح طرق وتدابير محددة لتنفيذ برنامج لتخفيض القوات المسلحة والمعدات العسكرية الأجنبية والمحلية كخطوة تمهيدية ضرورية للانسحاب المبرمج

القانون الدولي في مجال حقوق الإنسان. ولكل منهما دور يلعبه في الرد على التحديات المعاصرة. وكل منهما يمثل الإسهام الفريد لمنظومة الأمم المتحدة. وفي ظل هذه الخلفية العالمية، يمكن وضع معايير دولية عالمية. إن سيادة القانون الدولي توفر لنا إطارا لكي نتناول بثقة المشاكل التي تواجهنا. وعن طريق الأمن الجماعي يمكن لبلدان العالم أن تعمل معا من أجل تشجيع وتعزيز السلام والاستقرار.

ونيوزيلندا، وهي بلد صغير، تقدر منذ البداية الفرص التي تتيحها الأمم المتحدة للمناقشة العالمية والعمل المشترك. ونحن ملتزمون بتعزيز تلك المنظومة. ونرى أن أداءها الفعال ضروري لرفاه عالمنا.

ونحن، بالطبع، ندرك كما يدرك كثيرون، الانتقادات التي وجهت للأمم المتحدة في السنوات الأخيرة. قبل ١٠ سنوات كانت أسهم الأمم المتحدة عالية جدا. وكان ينظر إليها في نهاية الحرب الباردة على أنها تبشر بعهد جديد. وفي عام ١٩٨٨ منحت قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام جائزة نوبل للسلام. وفي نهاية العقد جرى الحديث عن نظام عالمي جديد.

بيد أن تطلعات المجتمع العالمي عما يمكن إنجازه فاقت أحيانا الإرادة السياسية للدول الأعضاء على الإنجاز. ومنظومة الأمم المتحدة التي نشأت وتوسعت لتلبية تطلعات العالم، ثبت أنها غير فعالة - بل وفي كثير من الأحيان مكلفة جدا - للاستجابة بفعالية.

وحالة الاغتياب تجاه الأمم المتحدة بدأت في التبخر وأفسحت الطريق إلى التشاؤم. وفي إحدى الصحف وصف كاتب الأمم المتحدة في العام الماضي بأنها مؤسسة خاسرة. بيد أننا إذا ألقينا نظرة متمعنة يتضح لنا أن رد الفعل المناسب ليس الاغتياب ولا الاستخفاف.

منذ انتهاء الحرب الباردة استخدمت آلية الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر من أي وقت مضى على الإطلاق. وكانت هناك نجاحات ملحوظة، وبعض الإخفاقات للأسف. وقد تعلمنا الكثير. وينبغي أن تنعكس الدروس المستفادة في ولايات حفظ السلام في المستقبل.

ولا تزال الحاجة تقوم إلى تمكين الأمم المتحدة من الاضطلاع بدورها في حفظ السلام. وتشير نجاحاتها إلى ما يمكن أن تحققه. إلا أن عدد قواتها من ذوي الخوذ

اصطحب السيد غلافكوس كلريدس، رئيس جمهورية قبرص، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد وهبي (الجمهورية العربية السورية).

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة: المتكلم التالي وزير الشؤون الخارجية والتجارة في نيوزيلندا، معالي الرايت أونراجل دونالد تشارلز ماكينون، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد ماكينون (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): سيدي، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة السيد أوبيرتي على انتخابه رئيسا لهذه الجمعية العظيمة، وأن أتمنى له كل خير في إدارة مداولاتها. لقد تشرفت بزيارة بلده، أوروغواي، في وقت سابق من هذا العام، وأقدر كرم أهلها وحسن ضيافتهم.

كما أود أن أعرب عن شكرنا لسلفه، السيد هينادي أودوفينكو، الذي ترأس، بالتزام كبير، الأخذ بالكثير من تدابير الإصلاح الهامة خلال الدورة الماضية.

كل عام توفر هذه المناقشة فرصة للنظر إلى الأمم المتحدة من منظور أوسع - للنظر إلى الوراء والنظر إلى الأمام بالطبع. لدينا منجزات يجب أن نعترف بها وتحديات في المستقبل يجب أن نمعن النظر فيها. وفي القيام بهذا تستنير نظرتنا بالأحوال الراهنة. إننا نعيش في أوقات صعبة جدا. فالأحداث الاقتصادية التي تكشفنا على مدى السنة الماضية، في أول الأمر في آسيا، تبين الآن دلائل على أن لها وطأة على الصعيد العالمي. إذ أنها ستؤثر في البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء، عبر معظم مناطق العالم. والمشاكل التي تواجهنا تتطلب استجابة هادئة وواثقة حتى لا تمتد المتاعب المالية وتتحول إلى حالة من عدم الاستقرار الواسع النطاق. وهذا يفرض علينا جميعا تحديا مباشرا وامتحانا للعناصر المكونة للنظام المتعدد الأطراف.

هذا العام، نحتفل بالذكرى الخمسين في مجالين رئيسيين من أعمال الأمم المتحدة، مجالين يميزان نصف القرن هذا عما سبقه وهما حفظ السلام الدولي وتطوير

نتخذ على الصعيد الوطني التدابير اللازمة، ليس فقط لمصلحتنا، ولكن لصالح المجتمع الدولي الأكبر. وهذا يشمل الامتناع عن التصرف بردود الفعل الحمائية، التي لا يمكن إلا أن تزيد من تفاقم الأزمة، والمضي قدما في تحرير الأسواق حيثما أمكن ذلك.

يواجهنا تحد كبير يتمثل في ضمان ألا يشكل انعدام الأمن الاقتصادي تهديدا للاستقرار السياسي والاجتماعي. إذ ينبغي أن نقاوم الضغوط الرامية إلى اتخاذ إجراءات سياسية نتجنب اتخاذها في الأحوال العادية. وأفضل طريقة لتحقيق ذلك هي من خلال اتباع نهج جماعي لمعالجة المشاكل التي تواجهنا؛ وتعزيز مؤسساتنا المتعددة الأطراف في منظومة الأمم المتحدة وغيرها، وبناء الثقة في قدرتنا المشتركة على العمل في الأوقات الصعبة.

إن تعليقات الأمين العام، السيد كوفي عنان، على هذه الأمور في بيانه يوم الاثنين تركت عندي انطباعا مؤثرا على نحو خاص. فوصفه للأزمة - بأنها ليست مجرد أزمة مالية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، وإنما كل هذه الأشياء مجتمعة - وصف صحيح تماما. وإذني أؤيد تأييدا تاما استنتاج الأمين العام بأننا يجب أن نعالج الأزمة على جميع هذه الجبهات.

والأمم المتحدة بوصفها محفل الحوار، والهيئة القادرة على العمل العالمي، إلى جانب وكالاتها المتخصصة، لها دور هام تؤديه في بناء القدرة وتقديم الدعم الاجتماعي حيثما دعت الحاجة. ومعظم ما حققته الأمم المتحدة يوفر المعايير والآليات التي تساعدنا على اجتياز أوقات الشدة، مثل الأوقات التي نواجهها الآن. ويتمثل التحدي الذي يواجه المنظمة في أن تعمل بصورة حاسمة على معالجة المشاكل التي يمكن أن تقوض الأمن، وهي المشاكل ذات التأثير الأكبر على عامة الناس في البلدان النامية. والوقت الآن ليس وقت التراجع.

لقد أوضحت الأحداث المساوية التي وقعت مؤخرا في نيروبي ودار السلام أن مكافحة الإرهاب لا تزال بعيدة عن نهايتها. وينبغي أن يكون الرد على الإرهاب حاسما وقاطعا. ومن واجب المجتمع الدولي أن يستوثق من أن الجماعات الإرهابية لن تجد ملاذات آمنة. ويجب أن يكون الالتزام العالمي بشبكة الصكوك المناهضة للإرهاب هدفا أساسيا لجميع أعضاء هذه المنظمة.

الزرق قد تناقص الآن، كما أن البلدان المساهمة بقوات لا تسدد لها نفقاتها في الوقت المناسب.

وتلقتي المتأخرات المستحقة على أكبر المساهمين في حفظ السلام والميزانية العادية ظلالات كثيفة على المنظمة. وقد بلغت متأخرات الاشتراكات في الوقت الراهن أبعادا مخيفة. مما يؤثر على جميع الدول - كبيرها وصغيرها.

إننا لا نستطيع أن ندع قدرة الأمم المتحدة تقيد بهذا الالتباس الدائم في أمر الميزانية.

وقد طورنا في منطقة جنوب المحيط الهادئ، التي ننتمي إليها، استجابة إقليمية لمشكلة إقليمية. وأشير هنا إلى مشكلة جزيرة بوغينفيل في بابوا غينيا الجديدة، تلك الجزيرة التي مزقتها الحرب الأهلية طوال تسع سنوات، ولكنها أصبحت تتمتع بالسلام خلال الـ ١٢ شهرا الماضية. وحكومات المنطقة هي التي هبت لمساعدة حكومة بابوا غينيا وممثلي شعب بوغينفيل على وضع حد لهذه الحالة المرعبة. ولعبت المساهمات التي قدمتها أستراليا، وفيجي، وفانواتو، وجزر سليمان وبلدي دورا قيما وكبيراً، ويوجد الآن أمل متنام وثقة مكتسبة في بوغينفيل - وهما عملتان ظللتا نادرتين خلال ما يناهز العقد. وإن اتفاق لنكولن الذي وقع عليه في كريستشيرتش، في نيوزيلندا، بالإضافة إلى إضافته الطابع الرسمي على وقف إطلاق النار، قد مهد الطريق أيضا لمشاركة الأمم المتحدة. ونرحب بقرار الأمم المتحدة إنشاء مكتب صغير على الجزيرة. وسيساعد هذا الالتزام من جانب الأمم المتحدة على تعزيز عملية السلام هناك.

يواجه العالم اليوم حيرة بسبب الاضطرابات المالية التي بدأت في آسيا. وأخذت تلك الاضطرابات تؤثر على الاتحاد الروسي، وتشكل ضغوطا على العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، وتمس الآن جميع الناس تقريبا. فالهبوط المفاجئ في ثقة المستثمرين، وانعكاس اتجاه حركة التدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل في الأسواق النامية، غيرا التوقعات الاقتصادية والاجتماعية بدرجة هائلة. وسينخفض النمو العالمي هذه السنة بقدر كبير.

وهذه الحالة التي تعتبر أخطر حالة اقتصادية خلال سنوات عديدة، بإمكانها أن تفتح على حياتنا جميعا. فيجب علينا أن نتعاون لمعالجة هذه الأزمة. وينبغي أن

الخطوط الأمامية فيما يتعلق بالتنمية ومواجهة المشاكل العالمية.

وتتطلع نيوزيلندا إلى مواصلة الحوار بشأن تمويل التنمية. ونحن من خلال عضويتنا حاليا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي تابعنا عن كثب تطور المناقشات بشأن هذا الموضوع الهام للغاية. ونرحب كثيرا بالمبادرة التي اتخذتها المنظمة نحو توثيق الروابط بمؤسسات بريتون وودز. وجهود تلك المؤسسات تأتي في مقدمة الجهود المبذولة لمعالجة الأزمة الاقتصادية الراهنة، وربما يكون هذا أعظم تحد تواجهه على الإطلاق. ومع ذلك ينبغي أن نقرر ما إذا كانت تلك المؤسسات في شكلها الحالي ملائمة للقرن الحادي والعشرين.

هذه المنظمة، شأنها شأن أي منظمة أخرى، بحاجة إلى أن تستجيب للظروف المتغيرة، وأن تكون مرنة بما فيه الكفاية لمواجهة التحديات الجديدة. وينبغي أن تعبر عن عالم اليوم، لا أن تبقى جامدة في أطر العهود السابقة. فالصراع بين الشرق والغرب قد خلفناه وراءنا تماما. ونحن الآن بحاجة إلى أن نواجه من جديد مشكلة الانقسام بين الشمال والجنوب. ودور الأمم المتحدة في التنمية في غاية الأهمية. وأعتقد مرة أخرى أن الأمين العام أصاب كبد الحقيقة عندما تكلم في بيانه يوم الاثنين عن الحاجة إلى إعادة التنمية إلى مكانها الصحيح في الاستراتيجية الاقتصادية العالمية. ومن الأمور الأساسية أيضا التدابير الرامية إلى تحرير التجارة وتدفقات الاستثمار، وتعزيز فرص الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا. وجميع هذه المسائل من الأدوات اللازمة لمكافحة التدهور الاقتصادي الذي يواجهها.

من الجلي أن الأمم المتحدة يجب أن تؤدي الدور القيادي في التنمية. والمؤسسات الدولية الأخرى تلعب دورا تكميليا. وإني أدرك شخصا الإسهام الخاص الذي قدمه الكومنولث من خلال بعثة بلدان الكومنولث الصغيرة، منذ وقت وجيز. إن هذه البعثة سلطت الضوء على جانب الضعف الخاص للدول الصغيرة، مما أدى إلى إنشاء قوة عمل الكومنولث والبنك الدولي، المعنية بالموضوع. وهذا ستكون له أهمية في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) حول مسألة الضعف.

إننا نحتاج، داخل الأمم المتحدة، إلى تصحيح اختلال التوازن بين الشمال والجنوب، الذي أشرت إليه، من خلال

وقد شهدت جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية زيادة في هذا الجزء الأخير من القرن العشرين. وتؤيد نيوزيلندا عمل المحكمتين المخصصتين لجرائم الحرب في مجال تقديم المجرمين إلى العدالة. ودعت نيوزيلندا منذ أمد بعيد إلى إنشاء محكمة جنائية دولية ذات اختصاص يمثل هذه الجرائم. ونحن نشيد بجهود الذين يسروا، من خلال العمل الشاق والتفاني وإبداء التنازلات، اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وتتطلع إلى أن تثبت المحكمة، بدعم المجتمع الدولي، أنها أداة فعالة في الحرب ضد الذين يرتكبون تلك الجرائم المرعبة.

ولا تكون الحاجة إلى العمل المتعدد الأطراف أكثر وضوحا في أي مجال آخر مثل وضوحها في جهودنا الرامية إلى وقف التدهور البيئي والارتقاء بالتنمية المستدامة.

وتتشرف نيوزيلندا بأن يكون وزيرنا للبيئة، الأونرابل سايمون أبتون، رئيسا للجنة التنمية المستدامة في دورتها السابعة. ويحدونا أمل واطمئنان في أن نشهد في هذه الدورة إحراز تقدم في جدول أعمال القرن ٢١، واتخاذ خطوات إضافية نحو تحقيق الأهداف التي وضعت في قمة الأرض في ريو قبل ٦ سنوات. ومن المستصوب في سنة الأمم المتحدة للمحيطات، أن تشمل موضوعات الدورة المحيطات والبحار وإجراء استعراض لبرنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في معرض الاستعداد لدورة الجمعية العامة الاستثنائية في السنة المقبلة.

لقد كان اعتماد بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في كانون الأول/ديسمبر الماضي، خطوة إيجابية أولى في معالجة هذه المشكلة العالمية بشكل جوهري. ولا تزال بعض الموضوعات الهامة في مجال التنفيذ تنتظر الحل. وسيتيح مؤتمر الأطراف المعنية الرابع في بوينس آيرس فرصة لإحراز المزيد من التقدم.

إننا نملك الآن بفضل جهود الأمين العام منظمة ذات فعالية وكفاءة. ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، إذا كان لهذه المنظمة العظيمة أن تتغلب على تحديات اليوم: بإجراء التغييرات التي تمكن من إعادة توجيه الجهود من المجال الإداري في المنظمة إلى عملها في

ومن الإنجازات التي أراها شخصيا ذات أعلى درجة من الأولوية لعام ١٩٩٩ عقد بروتوكول للتحقق يلحق باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية)، والسمية وتدمير تلك الأسلحة. وعلى إثر مبادرة ناجحة جدا من استراليا، سررت بترؤس مجموعة من الوزراء أصدروا، في هذا الأسبوع، بيانا يحث الحكومات على الالتزام بإنهاء هذه المهمة.

تؤيد نيوزيلندا أعمال الأمم المتحدة الرامية إلى كفالة إزالة مخزون العراق من أسلحة الدمار الشامل وما تنطوي عليه من تهديد لأمن المنطقة. ونحن نحث حكومة العراق على استئناف التعاون مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة حتى يمكن تأكيد إزالة هذه الأسلحة المروعة. وعندئذ يستطيع مجلس الأمن أن يعالج مرة أخرى مسألة رفع الجزاءات.

في السنوات الخمسين منذ إقرار الدول الأعضاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، قامت الدلالة على أهمية هذا الإعلان مرارا وتكرارا. ومع ذلك يتبقى الكثير الواجب عمله قبل إمكان تحقيق الرؤية التي وردت في الميثاق وفي الإعلان لجميع الناس. ونحن واثقون بأننا سنواصل، تحت زعامة المفوضة السامية لحقوق الإنسان، إحراز تقدم طيب نحو تحقيق تلك الرؤية.

تستطيع الأمم المتحدة أن تحصل على قيمة مضافة بتشجيع وحماية أعراف حقوق الإنسان الأساسية، وبالتركيز على الجهود العملية لبناء المقدرة. لقد ساندنا جهود المفوضة السامية في هذا المجال، وسوف نستمر في ذلك.

إننا نرى في جميع مناطق العالم بلدانا تسعى إلى الحصول على دعم المجتمع الدولي، بينما تقوم ببناء هياكل تكفل حكما سليما وتقدم أملا ومزيلا من الرفاه لشعوبها. وبصفة خاصة تشجعني التطورات في نيجيريا وسيراليون في هذا الشأن.

لقد أثبتت السنوات الخمسون الأخيرة أن هذه المنظمة أضافت بعدا كاملا جديدا للتعاون بين الأمم. ولم يكن لهيئة أقل من هذه أن تنجز مثل هذا الإنجاز الكبير. وعلى مدى الرؤية الأطول مدى للتاريخ، ستكون التنمية الهائلة لسيادة القانون على الصعيد الدولي وتطور النهج

إصلاح مجلس الأمن. ووجود تمثيل أكثر عدالة في المجلس من شأنه أن يعبر بشكل أفضل عن العالم كما هو، وعن الأمم المتحدة كما هي اليوم. إن التوسع يتبدى قضية معقدة. غير أن هناك تقدما طيبا قد أحرز في هذا العام في المجال الذي لا يقل أهمية، الذي هو مجال إصلاح طرائق عمل المجلس. ومجمل القول إن ثمة أمورا تتطلب النظر فيها والتفاوض بشأنها بعناية. أما تحديد مواعيد نهائية مفتعلة قبل التوصل إلى اتفاق عام على مجموعة إصلاحات متكاملة فليس من شأنه أن يساعد، بل قد يلحق الضرر بالمنظمة فعلا. وينبغي لكل الإصلاحات أن تتمتع بتأييد أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء.

ينبغي لي أن أضيف أن المجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة لا تزال انعكاسا لحقبة سابقة لحقبتنا. ونيوزيلندا متفتحة بالتأكيد، للأفكار الجديدة عن الكيفية التي يمكن بها إعادة تنظيم المجموعات لإنشاء توزيع أكثر عدالة للفرص الانتخابية، وللإعتراف بالصلوات السياسية والاقتصادية القائمة في وقتنا المعاصر.

في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة آن الآوان للنظر فيما قطعناه من شوط وفيما أنجزناه. إن إقرار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عام ١٩٩٦ قد بشر بالتأكيد بنهاية التجارب النووية. غير أن العرف العالمي لعدم الانتشار مزقته التجربة النووية في جنوب آسيا، مما أثار مخاوف خطيرة حول إمكانية حدوث سباق في التسليح. وقد شعرت نيوزيلندا ببعض التشجيع من البيانات التي أدلى بها في هذه القاعة، في الأيام الأخيرة، وتأمل أن تكون ١٩٩٩ السنة التي تقوم فيها البلدان التي لم توقع بعد، على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بالتوقيع عليها بلا شروط.

لقد وافق مؤتمر نزع السلاح الآن على السير في مفاوضات بشأن معاهدة لوضع حد لإنتاج المواد الانشطارية. وتود نيوزيلندا أن ترى اختتام هذه المفاوضات في أسرع وقت ممكن. وينبغي ألا يكون هناك نكوص على الأعقاب عن هدف نزع السلاح الكامل، بما فيه إزالة الأسلحة النووية. إن التزام نيوزيلندا بهذا الهدف تكرر الإعراب عنه في الإعلان الذي أصدرناه، أنا ووزراء خارجية سبعة بلدان أخرى، في ٩ حزيران/يونيه. وتعمل نيوزيلندا الآن مع تلك البلدان على وضع مشروع قرار قائم على الشواغل الواردة في ذلك الإعلان.

توصل فيها حزب للمعارضة إلى تولي الحكم خلال التاريخ الدستوري لكوريا البالغ ٥٠ عاما.

جمهورية كوريا أحد البلدان التي نالت استقلالها خلال النصف الأخير من القرن. وتطورت بعد ذلك إلى ديمقراطية تحررية خلال فترة وجيزة نسبيا. وبعد أن كانت جمهورية كوريا تعاني من الفقر ومن تمزقات حرب وقعت قبل ٥٠ عاما فقط، نمت لتصبح الآن من الدول القوية المتوسطة.

وتسعى بلادي في الوقت الراهن إلى التغلب على الصعوبات الاقتصادية العديدة وضمان تحقيق نمو متواز ومتسق للديمقراطية واقتصاد السوق الحر. ونذكر تماما أن العالم يراقبنا ليرى هل سنتمكن من إنجاز هذه المهمة الصعبة، وكيف سننجزها. في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٨، بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لحكومة جمهورية كوريا، أعلن الرئيس كيم داي جنغ بداية "البناء الثاني للأمة" لتحديد جهود الأمة للتغلب على الأزمة الراهنة ولدفع الديمقراطية واقتصاد السوق في كوريا إلى مرحلة أكثر نضجا.

غير أن شواغلنا المباشرة ليست اقتصادية فقط. لقد رسمت حكومة جمهورية كوريا الجديدة "سياسة الشمس الساطعة"، التي تقوم على الارتباط البناء باعتباره حجر الأساس في موقفنا تجاه كوريا الشمالية. لقد كان الانقسام والحرب والمواجهة من سمات العلاقات بين الكوريتين في أغلب الأحيان. وتغيير طبيعة هذه العلاقة يتطلب استعادة الثقة المتبادلة بين الطرفين ورعايتها. ولتحقيق هذه الأهداف أعلن الرئيس كيم فور تقلده السلطة المبادئ الثلاثة التالية: لا تسامح مع أي عمل استفزازي عسكري من جانب كوريا الشمالية؛ لن نبذل من جانبنا أية محاولة للاستحواذ على الشمال؛ التعزيز النشط للمصالحة والتبادل والتعاون فيما بين الكوريتين.

ووفقا لهذه المبادئ، تشجع حكومتي ما يتخذه القطاع الخاص، بإرادته من مبادرات لتحقيق التبادل والتعاون مع الشمال، مع الحفاظ على مبدأ المقابلة بالمثل على المستوى الحكومي. وستظل جمهورية كوريا ملتزمة بالاستجابة النشطة لنداءات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بمساعدة كوريا الشمالية في التغلب على ما تعانيه من نقص في الغذاء وصعوبات اقتصادية. ونعتقد أن المشاورات بين الكوريتين لا غنى عنها

الجماعية في مجال الأمن، سواء السياسي أو الاقتصادي، مزيئا عصرنا. وبعبارة أخرى، هذا هو حقا عمل الأمم المتحدة.

والآن، إزاء تحدي المشكلات الاقتصادية التي تواجهنا، نعتد نحن، أمم العالم، أكثر من أي وقت مضى على حل مشاكلنا المشتركة معا. ولذا تكرر نيوزيلندا نفسها، من جديد، للأمم المتحدة وللممثل العليا التي ترفع هذه المنظمة لواءها.

الرئيس بالنيابة: المتكلم التالي وزير الشؤون الخارجية والتجارة لجمهورية كوريا، معالي السيد هونغ سون - يونغ.

السيد هونغ (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن وفد جمهورية كوريا أهني السيد ديدبير أو بيرتي بإخلاص على انتخابه لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة. ونحن واثقون تماما بأن الجمعية سوف تجني نتائج مثمرة بقيادته المتميزة. وأود أيضا أن أثنى على سلفه، معالي السيد هينادي ي. أودوفينكو وعلى الأمين العام، سعادة السيد كوفي عنان.

أود أن أناقش اليوم مستقبلنا المشترك والجهود المختلفة التي سوف نحتاج إلى النظر فيها لتحسين ذلك المستقبل. وبحلول الألفية الجديدة التي أصبحت قاب قوسين أو أدنى، يجب أن ننظر في إمكانيات عالمانا المستقبلي. نستطيع، بثقة وفخر، أن ننظر إلى الوراء، إلى العقود الخمسة الماضية، ونلاحظ، مع التقدير، الإسهامات الهائلة التي أسهمت بها الأمم المتحدة نحو تحقيق السلام والازدهار الدوليين. ويجب أيضا أن نلاحظ أن الأمم المتحدة تواجه اليوم تحديات وفرصا هائلة. إن تبين هذه التحديات، سواء داخل الأمم المتحدة نفسها أو في العالم الذي يجب أن ترتبط به الأمم المتحدة، هو النقطة التي يجب أن تبدأ منها مناقشتنا.

إننا، كمجتمع دولي، نواجه اتجاهات وتحديات هي اختبار لحكمتنا وشجاعتنا. وقبل أن أناقش جهودنا المشتركة، أود أن أبدأ بالتطرق إلى الكيفية التي نتعامل بها الآن مع شواغلنا في كوريا. ففي شباط/فبراير الماضي افتتحت جمهورية كوريا عهد تولي حكومة الرئيس كيم داي جنغ زمام الحكم. إن هذه الحكومة ذات مغزى خاص للشعب الكوري، لأنها تمثل المرة الأولى التي

المتقدمة النمو والبلدان النامية، يشعر المجتمع الدولي الآن بالدهشة بسبب الآثار السلبية للعولمة السريعة. ودول آسيا التي كانت منذ فترة طويلة نموذجاً للتنمية الاقتصادية تكافح الآن للتغلب على أزمتها المالية الخطيرة. كما أن بلدانا أخرى تعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي. وهذا كله يمكن أن يؤدي إلى اضطراب اقتصادي عالمي.

في خضم هذه الاضطرابات الاقتصادية المفاجئة وغير المتوقعة، يتعين على المجتمع الدولي أن يضع استراتيجية مشتركة للاستفادة قدر الإمكان من المزايا الاقتصادية لتحرير الأسواق والعولمة. ولتحقيق هذا الهدف ترحب حكومتي بمبادرة الأمم المتحدة لتعزيز حوارها وتعاونها مع مؤسسات بريتون وودز. ومن المتوقع أن تلعب الأمم المتحدة دوراً أكثر فعالية في معالجة المشاكل المختلفة التي تنتج عن عملية العولمة.

ومن بين العوامل المختلفة التي أدت إلى صعوباتنا الاقتصادية الداخلية، قلة الحزم في تطبيق قاعدة الخضوع للمساءلة في قطاع الشركات والقطاع المالي. وتحاول حكومتي أن تحول الأزمة المالية الراهنة إلى فرصة للإصلاح ولتنشيط اقتصادها. ونحن نتخذ خطوات جريئة وفعالة صوب إصلاح هيكلي شامل على أساس المبادئ الديمقراطية ومبادئ السوق. وهذا الإصلاح الهيكلي يهدف إلى ضمان تحريك الأنشطة الاقتصادية، وتوفير الشفافية والخضوع للمساءلة في القطاع المالي وقطاع الشركات، والمرونة في سوق العمالة. وعندما ننتهي بنجاح من عملية الإصلاح التي تجرى الآن، ستكون جمهورية كوريا مجتمعاً أكثر حرية وأكثر انفتاحاً، يسهم في إعادة الدينامية إلى المنطقة الآسيوية. وهذا هو الهدف من عملية الإصلاح الهيكلي لدينا.

على الرغم من النمو الشامل في الاقتصاد العالمي لا تزال أقل البلدان نمواً تعاني من التهميش ولم تحصل بعد على نصيبها العادل من فوائد هذا الاتجاه العام. وعلينا كجماعة، أن نولي اهتماماً أكبر لتدهور الحالة في هذه البلدان وأن نعزز التعاون الاقتصادي والإيماني الذي يستهدف تنميتها المستدامة ولتحقيق هذا الهدف تساند حكومتي تنمية أقل البلدان نمواً من خلال وكالة التعاون الدولي الكورية وتتعاون مع اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وحتى مع وجود الأزمة المالية الراهنة ستواصل جمهورية

للإنعاش الاقتصادي في كوريا الشمالية. وفي هذا الصدد نتطلع قدماً إلى الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في تسهيل هذه العملية.

لقد اقترح الرئيس كيم داي جنغ، في خطابه في آب/أغسطس وضع ترتيبات دائمة لإجراء حوار فيما بين الكوريتين يديرها مسؤولون على مستوى الوزراء أو نواب الوزراء، بأمل بدء مرحلة جديدة من المصالحة والتعاون بين الكوريتين. وأوضح كذلك أن جمهورية كوريا ترغب في إرسال مبعوث إلى بيونغ يانغ لمناقشة الاقتراح. والهدف الأساسي لسياسة الارتباط البناء التي يقترحها الرئيس كيم هي إقامة نظام عملي فعال للتعايش السلمي على أساس المصالحة والثقة المتبادلة.

إلا أن رد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على هذه المقترحات لم يكن إيجابياً، وبالأحرى كان سلبياً. إذ قامت جمهورية كوريا بعمل استفزازي بتسلسل غواصة إلى المياه الإقليمية لكوريا الجنوبية في حزيران/يونيه، ومرة أخرى في آب/أغسطس بإطلاق صاروخ إلى غرب المحيط الهادئ دون إخطار مسبق. وحكومتي تستنكر هذين العملين الاستفزازيين. فهما يعرضان أمننا للخطر. وعلى الرغم من العملين الاستفزازيين هذين تواصل حكومتي التمسك بالفكرة الأساسية لسياسة الارتباط التي تنتهجها حتى يمكن للكوريتين أن ينعموا بفوائد التعايش السلمي.

وتأمل حكومتي أن تكف القيادة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن أعمال التحدي وتستجيب لنداءاتنا من أجل الحوار والتعاون. ونود أن نبعث الحياة في اتفاق ١٩٩٢ الأساسي فيما بين الكوريتين وأن ننفضه عن طريق الحوار بين الشمال والجنوب. وستحاول حكومتي تخفيف حدة التوتر وتوفير بيئة سلمية في شبه الجزيرة الكورية من خلال عملية المحادثات الرباعية. أود أن أكرر أن هدفاً مباشراً هو أولاً وقبل كل شيء التعايش السلمي. ونأمل أن تستجيب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لسياساتنا التوفيقية بعمل مماثل يتوافر فيه الإخلاص وحسن النية.

أود الآن أن أشاطر الجمعية بعض الأفكار بشأن الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة. لقد شهدنا في العقد الماضي تعميقاً للتكافل فيما بين البلدان في عملية العولمة المتسارعة التي تحركها اعتبارات السوق. ولكن على عكس جميع التوقعات الأولى بأن عملية العولمة ستحفز النمو الاقتصادي العالمي وتخفف الفجوة بين البلدان

لتكون في صلب جميع أنشطة وبرامج الأمم المتحدة. وكمبادرة لتعزيز الآليات الوطنية لضمان حقوق الإنسان، بدأت حكومة بلدي استعدادات لوضع تشريع شامل لحقوق الإنسان وإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان.

إن حكومة بلدي ترحب باعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في روما في تموز/يوليه الماضي. ونحن واثقون من أن إنشاء المحكمة سيكون معلما هاما في دعم النظام القانوني الدولي. ونأمل أملا وطيدا أن تبدأ المحكمة عملها في أقرب وقت ممكن.

وفي المناخ الأمني الدولي المتغير بسرعة في فترة ما بعد الحرب الباردة، تواجه الأمم المتحدة الآن تحديات جديدة ناجمة عن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها. وتؤسفنا أسفا عميقا التجارب النووية التي أجرتها مؤخرا الهند وبعد ذلك باكستان. فهذه التجارب تقوض بشكل خطير نظام عدم الانتشار النووي. ونحن ندعو الدولتين المعنيتين إلى نبذ أية تجارب نووية أخرى أو تسليح نووي، وإلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بدون تأخير. ونحن نحث أيضا المجتمع الدولي على أن يبتقى متيقظا ليمنع نقل موادها ومعداتها وتكنولوجياتها ذات الصلة بالأسلحة النووية إلى بلدان ثالثة.

وفي هذا السياق، نعتقد أن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر وضمان عالميتها ينبغي أن تكون لهما أولوية قصوى على جدول أعمال نزع السلاح. وحكومة بلدي ماضية في إجراءاتها الوطنية للتصديق على المعاهدة في العام المقبل. وفي الوقت نفسه، نرحب بالقرار الذي اتخذ في مؤتمر نزع السلاح في جنيف في الشهر الماضي لإنشاء لجنة مخصصة بشأن اتفاقية وقف إنتاج المواد الانشطارية وندعو أيضا جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الامتثال بصدق لالتزاماتها بالقيام بنزع السلاح النووي وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

إننا نؤكد مرة أخرى أن على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تمتثل امتثالا تاما، باعتبارها دولة عضوا في معاهدة عدم الانتشار، اتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي لها أيضا أن تنفذ التزاماتها بتجميد أنشطتها النووية وتفكيك منشآتها وفقا لإطار جنيف المتفق عليه. وينبغي لها، على وجه

كوريا الاضطلاع بدورها في التعاون الإنمائي من خلال وكالة التعاون الدولي الكورية باعتبارها مركز الاتصال.

ولئن كنا نشترك في تعزيز التعاون المتعدد الأطراف فإننا نشترك أيضا في جهود التعاون الدولي التي تهدف إلى تعزيز وحفز النمو الإقليمي الدائم والتنمية المتوازنة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. إننا نسهم في تحرير التجارة والاستثمار على الصعيد الإقليمي، من خلال مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. وبالإضافة إلى ذلك من المقرر أن تستضيف حكومتي اجتماع القمة الثالث لدول آسيا وأوروبا في عام ٢٠٠٠، وسنبذل قصارى جهدنا حتى تكون هذه القمة حجر الزاوية في بناء شراكة شاملة بين آسيا وأوروبا.

وإلى جانب هذه الاهتمامات المباشرة بإعادة تنشيط الاقتصاد في كوريا وفي المجتمع العالمي بصفة عامة، أمامنا تحد آخر بعيد المدى هو حماية البيئة. فالتغيرات المناخية على سبيل المثال تتطلب الاهتمام الملح والعمل الملموس من جانب جميع البلدان. وفي العام الماضي أحرزنا تقدما تاريخيا في مكافحة الاحترار العالمي باعتماد بروتوكول كيوتو. ويسعدني أن أقول إن حكومتي ستنضم إلى بروتوكول كيوتو بعد ظهر اليوم.

أود أن أنتهز هذه الفرصة لأقول بضع كلمات عن المعهد الدولي لبحوث المناعة. لقد استضافت حكومة بلدي المعهد باعتبار ذلك جانبا من التزامها بالجهود الدولية لمنع أمراض الطفولة، وبخاصة الموجودة في البلدان النامية. لقد وقعت اثنتان وثلاثون حكومة ومنظمة الصحة العالمية اتفاق إنشاء المعهد، الذي يرمي إلى صنع وتوزيع لقاحات غير تجارية. وبالألمس وقعت حكومة جمهورية كوريا والمعهد في نيويورك اتفاق المقر. وإنني أتطلع إلى المزيد من الدعم الأكثر نشاطا وإلى مساهمة الدول الأعضاء الكبيرة في هذا المشروع القيم.

بعد خمسين عاما من اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ورغم الجهود النشطة التي بذلتها الأمم المتحدة والمدافعون عن حقوق الإنسان، لا يزال نشهد ما يشير فزعنا من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وتحديات صريحة لآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أنحاء العالم. وبصرف النظر عن هذه الحقائق المروعة، فإنني على اقتناع بأن التاريخ يتجه نحو الاحترام العالمي لحقوق وكرامة الإنسان. وفي هذا السياق، تؤيد حكومة بلدي تأييدا تاما مبادرة الأمين العام لتوجيه حقوق الإنسان

الاتجاه إيجابيا فإنه يشعر بقلق عميق بشأن عدد الضحايا المتزايد بين المتطوعين المدنيين وموظفي الأمم المتحدة. وجمهورية كوريا، عندما كانت عضوا في مجلس الأمن في العام الماضي، طرحت مبادرة لإجراء مناقشة مفتوحة في المجلس بشأن حماية المساعدة الإنسانية للاجئين في حالات النزاع، أدت إلى اعتماد بيان رئاسي. ونحن نأمل أن يجدد تقرير الأمين العام بشأن هذا الموضوع، الذي صدر هذا الأسبوع، وعي المجتمع الدولي بهذه المسألة ويؤدي إلى اتخاذ تدابير متابعة محددة.

ويشعر وفد بلدي بانزعاج شديد للزيادة التي حدثت مؤخرا في الأنشطة الإرهابية الدولية الوحشية. وجمهورية كوريا لن تتسامح مع أية أعمال إرهاب، وتحث جميع الدول الأعضاء على التعاون في وضع تدابير دولية فعالة لمكافحة الإرهاب.

وعلى عتبة الألفية الجديدة، يواجه المجتمع الدولي مجموعة متزايدة التعقيد من التحديات للسلم والأمن. وعند هذا المنعطف الحاسم، فإن مجلس الأمن بحاجة إلى إصلاح نفسه ليتواءم مع المناخ الدولي المتغير بشكل كبير.

إن جمهورية كوريا تؤيد تأييدا تاما مجلس أمن موسعا وأكثر تمثيلا وديمقراطيا. ومع ذلك، فما من مجموعة متكاملة من إصلاحات مجلس الأمن ستكون ملائمة إلا إذا توفر لها تأييد عملي بين الدول الأعضاء. وفي هذا الشأن، نأمل أن يتوصل إلى المجموعة المتكاملة من إصلاحات مجلس الأمن على أساس أوسع توافق آراء ممكن، يزيد كثيرا على التأييد الإلزامي من جانب ثلثي أعضاء الجمعية العامة. وفي هذا السياق، نلاحظ بتقدير جهود الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن للسعي إلى حل عملي واقعي يحظى بالاتفاق العام بين الدول الأعضاء.

ويرحب وفد بلدي بجهود الإصلاح التي بذلها الأمين العام، كوفي عنان، منذ تولي منصبه. وتؤيد جمهورية كوريا بشكل ثابت مبادرات الأمين العام للإصلاح وستواصل تأييدها كجزء من جهودنا المشتركة لإعادة إنعاش المنظمة في الأعوام المقبلة. ونأمل أن تكون جمعية الألفية، التي ستعقد في عام ٢٠٠٠ فرصة لبلورة الرؤى والاستراتيجيات المطلوبة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

الخصوص، أن تتعاون تعاوننا وثيقا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمحافظة على المعلومات الضرورية المتعلقة بأنشطتها النووية السابقة. وعلاوة على ذلك، تحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تثبت إخلاصها في التمسك بالإطار المتفق عليه بضمان الشفافية التامة فيما يتعلق بالمنشآت المكتشفة حديثا قرب يونغبيون.

وحكومة بلدي - من جانبها - ستبذل جهودا مستمرة بالاشتراك مع الولايات المتحدة واليابان والأطراف المعنية الأخرى من أجل التقدم السلس في مشروع منظمة تنمية الطاقة في شبه الجزيرة الكورية، وفقا للإطار المتفق عليه. ولما كان المشروع يسهم في سلم وأمن المنطقة، فإننا نتطلع إلى الدعم السياسي والمالي المستمر من المجتمع الدولي. ونعتقد أيضا أن الكوريتين كلتيهما ينبغي أن يجددا جهودهما لتنفيذ الإعلان المشترك لعام ١٩٩٢ بشأن إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

وتشترك حكومة بلدي مع المجتمع الدولي في القلق البالغ بشأن إطلاق جسم مدفوع صاروخيا من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يوم ٣١ آب/أغسطس. إن قدرتها على صنع وسائل نقل أسلحة الدمار الشامل تمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي شمال شرق آسيا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل جهودا متضافرة لاقتناع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالامتناع عن ممارسة المزيد من تطوير وتصدير القذائف وإجراء التجارب عليها.

إن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية هي طائفة أخرى من أسلحة الدمار الشامل تتطلب اهتمامنا الجاد. ونحن نشي على منجزات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية القيّمة طوال العام ونصف العام الماضيين. ومما يدعو للأسف، أن عددا من البلدان التي يفترض حيازتها لأسلحة كيميائية، من بينها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لم تنضم بعد إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونحن نحث تلك الدول على أن تقصم بذلك بدون إبطاء، ويأمل وفد بلدي أيضا أن يعتمد في وقت مبكر بروتوكول التحقق لاتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وفي السنوات الأخيرة، شهدنا عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام توسع أنشطتها لتشمل مجالات مثل عودة اللاجئين ونزع سلاح الجيوش وتسريح أفرادها، وتنظيم ومراقبة الانتخابات. وبينما يعتبر وفد بلدي هذا

الشؤون الاجتماعية والاقتصادية للشعوب جميعا، فأين نحن من هذا الالتزام؟

لقد آلينا على أنفسنا أن نأخذ بالتسامح وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار، فهل حققنا ذلك؟

لقد اعتزمنا أن نتضافر قوانا كي نحافظ على السلام والأمن الدوليين وألا نستخدم القوة المسلحة إلا للمصلحة المشتركة، فهل صح العزم وهل تحقق ما اعتزمناه؟

ومن ناحية أخرى، تحدث البعض فور أفول الحرب الباردة عن صراع الحضارات وهي نظرية خطيرة تمس البشرية ومسارها، صراعا وصادما، أو تعايشا وسلاما، ولا يصح أن نتجاهل، نحن ممثلي المجتمع الدولي المجتمعين في هذا المفصل التاريخي، مثل هذه المقولة الخطيرة والنظرية المدمرة التي تتعارض وما قمنا به واتفقنا عليه من عمل مشترك والتزامات جماعية إزاء الحياة الدولية. هذا أمر يجب أن نتعرض له ونرد عليه وأن يكون لنا فيه قول واضح كأبناء القرن العشرين، وألا نترك مثل هذه الصيحة السلبية دون رد أو تقويم .. إن ما ذكره الرئيس كلينتون في خطابه أمام هذه الدورة من رفض لتلك النظرية واحترام للحضارة الإسلامية لجدير حقا بالنظر والتقدير.

يجب في رأينا أن نقدم للقرن القادم نظرتنا الواثقة في أننا مجتمع واحد يقوم على التعددية .. التعددية الثقافية والدينية والفكرية، وأن نؤكد أن هذه التعددية لا تنال من وحدة المجتمع الدولي وإنما تدعمها وتجعل منها وحدة ديناميكية تقوم على تنافس صحي وتعايش إيجابي وتقدير مشترك لمنجزات المجتمعات العديدة التي يتشكل منها المجتمع العالمي والتي لا يمكن أن تعتمد على إنجاز مجتمع واحد، أو تجنح إلى التبعية لثقافة واحدة. إن السبيل الصحيح هو من خلال التفاعل الإيجابي والتكامل والتعايش بين الحضارات، وليس عن طريق خلق أسباب الخلاف وإذكاء عناصر الصراع، فهذا أمر إن تم سيكون بؤرة خطيرة لتوتر عالمي لن ينتهي إلا بخسارة فادحة للجميع.

مرة أخرى نحن في منعطف تاريخي، ورسالة قوية من هذا الجيل في هذا المفترق هي جد مطلوبة.

ونحن نتطلع إلى القرن الحادي والعشرين بآمال عريضة. ولا شك أن الوقت المتبقي أمامنا سيواجهنا بتحديات رهيبه. ولكنه يحمل أيضا بشائر مستقبل زاهر إذا استطعنا معا أن ننجح في الارتقاء إلى مستوى المناسبة. والأمم المتحدة أداة ومنبر؛ إنها رمز - أفضل الرموز التي في أيدينا - لالتزامنا المشترك بجعل القرن القادم أكثر أمنا وأكثر إنسانية وأكثر رجاء من القرن الماضي. وتعرب جمهورية كوريا عن استعدادها، إلى جانب الدول الأعضاء الأخرى، لأن تقدم مساهماتها الواجبة نحو تحقيق هذه الأهداف السامية.

الرئيس بالنيابة: أشكر معالي السيد هونغ سونغ يانغ وزير الخارجية والتجارة في جمهورية كوريا. وأعطي الكلمة الآن إلى معالي السيد عمر موسى وزير خارجية جمهورية مصر العربية.

السيد عمر موسى (مصر): يسرني أن أقدم خالص التهئة لرئيس الدورة، وزير خارجية أوروغواي وأن أشيد برئاسة سلفه، وزير خارجية أوكرانيا السابق. ويطيب لي أن أحبي الأمين العام كوفي عنان الذي أظهر حنكة وحكمة في علاجه للآزمات التي واجهت العالم وإسهامه البارز في زيادة فعالية هذه المنظمة لتواكب العصر ومتغيراته، وتسهم في بناء النظام الدولي الجديد وتجنب عثراته.

تلك هي الدورة قبل الأخيرة للجمعية العامة في هذا القرن، فلنكن دورة إعداد واستعداد للدورة الأخيرة في القرن العشرين، في العام القادم، بإعداد كشف حساب للعمل الدولي في قرن كامل، بإيجابياته وسلبياته، وتقويم لمنجزات البشرية وإبداعاتها، وأين فشلت ولماذا؟ وأن نعدد ونحلل ما قامت به الأمم المتحدة من عمل، وحققت من تقدم، لبلورة التعاون الدولي، وإقامة السلام، ولننتحدث أيضا عما يزال على جدول الأعمال الدولي متروكا للأجيال المقبلة لتتم عمله وتحقق إنجازاه.

لقد آلينا على أنفسنا في ميثاق الأمم المتحدة أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب، فهل قمنا بذلك؟ وأين نجحنا وأين كان الفشل، ولماذا؟ كما أكدنا إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الأفراد والأمم، فأين أصبحنا من هذا التأكيد الراسخ؟

ولقد التزمنا بأن ندفع بالركي الاجتماعي وبمستوى الحياة قدما، وأن نستخدم الأمم المتحدة في ترقية

وأقترح أن أتحدث الآن باختصار عن عدد من القضايا الرئيسية التي تشغلنا في هذه المرحلة.

أبدأ بالحديث عن الإرهاب. فقد لاحظ البعض، وبحق، أن تلك الجريمة الدولية الموجهة ضد المجتمعات جميعاً، تتم في إطار تنظيمات مُحكمة ساعدتها أحياناً ظروف أخطأ فيها البعض بأن شجع بعض الجماعات وتعامل معها حتى انقلبت عليه. وهذا درس يجب أن نعيه حتى لا يتكرر. ثم إن البعض لاحظ، وبحق أيضاً، أن الإرهاب ضرب في أكثر من مكان في فترة زمنية واحدة، نيروبي ودار السلام. وأوماً في أيرلندا، ومن قبل ضربت يد الإرهاب في أكثر من ركن من أركان العالم، لبواعث مختلفة، ربما، ومن منطلقات متباينة، مؤكداً، ولكن الظاهرة واحدة ولا يمكن التسامح معها، وهو أمر علينا سوياً أن نتدبره.

وفي هذا أشير إلى أهمية التشريع الجديد الذي أقره مجلس العموم البريطاني بشأن التعامل مع عمليات التأمير التي تتم على أرض بريطانيا ومنها، إلى ما اقترحه الرئيس الفرنسي جاك شيراك بشأن ضبط تمويل جماعات الإرهاب، وما ذكره الرئيس كلينتون في هذا الصدد في خطابه هنا. كما يهمني أن أعرض في ما ينادي به الرئيس حسني مبارك من الدعوة إلى عقد قمة دولية في إطار الأمم المتحدة، توجه المجتمع الدولي على طريق التصدي للإرهاب قانونياً وسياسياً واقتصادياً وتكنولوجياً، وهو ما أيدته البيان الختامي لقمة عدم الانحياز الأخيرة. وهنا أقترح أن ننظر الجمعية العامة في شأن الدعوة المصرية للقمة، وأدعو الأمين العام إلى تحريك العمل نحو عقدها.

وإذ أنتقل إلى نزع السلاح، أقول إن التطورات الأخيرة أثبتت قصور نظام عدم الانتشار النووي في صورته الحالية التي تفتقر إلى العالمية، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى خطوات جادة وعاجلة لعلاج هذا القصور وتعزيز فعالية النظام بتحقيق عالميته، والبعد عن السياسة مزدوجة المعايير، وإلا انتهينا إلى حالة من انعدام الثقة، فسباق تسلح يؤدي إلى انتشار أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها الأسلحة النووية.

ولقد دعت مصر خلال العقود الثلاثة الماضية إلى إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، ثم عززت هذه الدعوة بمبادراتها عام ١٩٩٠ لإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، وهي دعوة نعيد اليوم تأكيدها حفاظاً على الأمن والسلام في المنطقة.

إننا نريد لحقوق الإنسان والأمم أن تملو دون اختلاف في الأولويات والتعريف.. نريد نزاعاً رشيداً للسلاح وإنهاء لسباق التسلح دون تفرقة أو تمييز، ونريد تنمية حقيقية لا تتركس الفقر أو تتجاهل أسبابه. ونريد بيئة نظيفة وعلماً منتشرًا وتكنولوجياً يستفيد الجميع بإنجازاتها وتطبيقاتها. نريد موقفاً واحداً من الإرهاب العالمي؛ نريد حرية وتحرراً لكل الشعوب ووقفه أمام قوى القهر والعنصرية والاحتلال. نريد التزاماً بالقانون واحتراماً للأعراف، وللمبادئ والأهداف التي أجمعنا عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

ولكي نُقوّم تجارب الماضي ونرسم مسار المستقبل، أقترح أن تشكل هذه الدورة لجنة تقوم بصياغة بيان واضح للتاريخ يتضمن تقويمنا للماضي ونظرتنا إلى المستقبل، تصدره الدورة القادمة أياماً معدودات قبل نهاية القرن وبداية القرن الجديد.

يمر العالم اليوم بمرحلة من الفوضى ويسود الشعور بعدم الارتياح. حروب وإرهاب وتخلف وعنصرية وعدم تسامح ديني. فهل هي بقايا عصور سابقة؟ أو نتاج لممارسات لا تزال عالقة بمجتمعاتنا؟ أم هي جزء لا يتجزأ من نسيج الحياة البشرية؟ أم هي العولمة أو النظام الدولي الجديد بكل ما به من عوامل التوتر وعدم الاستقرار؟

أظننا جميعاً نشعر باضطراب الحياة الدولية، وما نراه من شيوع عمليات الإرهاب في مختلف قارات العالم، وشيوع التطرف في مختلف المعتقدات، وشيوع الظلم في مختلف المجتمعات، إنما يشير إلى أن الغنى والفقر - على أهميتهما كظاهرتين من الظواهر الأساسية للحياة - لا تشكلان مجمل أسباب عدم الاستقرار عالمياً. هناك أسباب أخرى على رأسها ازدواجية المعايير، والبعد عن الديمقراطية في العلاقات الدولية، والدعوة الصريحة إلى صراع الحضارات، ثم التفسير المختلف لمبادئ الشرعية.. وكلها عناصر أدت إلى الشعور بعدم الارتياح، بل الشعور العام بعدم الأمان.

هذا طرح يتعين بحثه، وتلك تساؤلات تتطلب الإجابة الصريحة، لأن التحدي جسيم، والنتائج خطيرة.

نحن جميعاً في قارب واحد، والمسؤولية ليست لمجتمع واحد، وإذا كنا نتحدث عن العولمة أو العالمية فإن هذا يعني ويتطلب المشاركة في المسؤولية.

وفي سياق الحديث عن تطوير الأمم المتحدة، يهمني أن أشير إلى موضوع دارت بشأنه مداولات مطولة في الأمم المتحدة وفي قمة عدم الانحياز، يتعلق بموضوع الجزاءات التي تصدر عن مجلس الأمن، باعتبار أن الغرض من الجزاءات هو التأثير على نظم سياسية حتى تسير أحكام الشرعية الدولية، وأن من الضروري، من ثم، إعمال كافة الوسائل التي ينص عليها الفصل السادس من الميثاق قبل الانتقال إلى الفصل السابع وتطبيقاته، مع أهمية وضوح الهدف من وراء فرض الجزاءات، ودراسة الآثار الناجمة عن تطبيقها في المديين الطويل والقصير بدقة، بما في ذلك المعاناة الإنسانية التي تلحق بالشعوب.

إن المغالاة في فرض الجزاءات أو التمادي فيها دون سند مقبول أو أجل منظور، يقوض من مصداقيتها ومن الالتزام بها. ومن ثم فلا بد من التروي والتبصر وتحديد إطار زمني للجزاءات.

أنتقل الآن إلى الشرق الأوسط الذي يعاني من مشاكل عديدة بعضها مزمن والآخر طارئ نرجو ألا يتحول هو الآخر إلى وضع أو أوضاع مزمنة. وفي هذا أشير إلى الموقف بالنسبة للعراق، والذي يجب أن يتحرك نحو نهايته الطبيعية، أي رفع الجزاءات في إطار تنفيذ قرارات مجلس الأمن وطبقا لنصوصها، وهو ما يتطلب حسن النية وحسن التصرف وإقامة تعاون بناءً ومستقر بين العراق وآليات مجلس الأمن، وهي مسؤولية مشتركة وليست مسؤولية طرف واحد فقط. وغني عن البيان، أن إزالة أسلحة الدمار الشامل في العراق إنما هي جزء لا ينفصل عن إزالتها على مستوى المنطقة، وهو ما انعكس على كل حال في قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١).

كما أشير إلى قضية لوكيربي لأعبر عن ارتياحنا لأن الأمور تحركت بالفعل بإيجاب وقبول من أطراف النزاع الذي لم يبت فيه بعد. وهو ما يعتبر تقدماً له قيمته نحو محاكمة المشتبه فيهما واستجلاء الحقيقة. وكلنا أمل في أن يتحقق التقدم بكل حسن نية، وفي أقرب فرصة، طبقاً لما يجري من اتصالات عن طريق الأمين العام، والاتفاق على الإجراءات والضمانات المطلوبة حتى نضع الأمر كله وراء ظهورنا، وترفع الجزاءات عن ليبيا، لتنتهي مرحلة من التوتر أن لها أن تنقضي.

ومن ناحية أخرى، نرى أن المنطقة يجب أن تتجنب كل ما من شأنه أن يضيف إلى توتراتها، سواء أكان

ومن ذلك المنطلق، اقترحت مصر مؤخراً، مع سبع دول أخرى، أجندة جديدة لتأكيد الإرادة الدولية بالسعي نحو عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، وهي مبادرة ندعوكم إلى تأييدها. وسمحوا لي في هذا الصدد أن أسجل أمامكم دعوة الرئيس حسني مبارك إلى عقد مؤتمر دولي لبحث إخلاء العالم من تلك الأسلحة خلال فترة زمنية نتفق على تحديدها. وأدعوكم للعمل سوياً من أجل تفعيل هذه الدعوة.

أنتقل الآن إلى موضوع تطوير الأمم المتحدة. وهنا فالقاعدة التي تركز عليها السياسة المصرية هي نفسها التي صدرت عن قمة عدم الانحياز في دربن، والتي تطالب بالالتزام بمبادئ الميثاق والقانون الدولي، كموقف عام من خطة الإصلاح.

وأود هنا أن أشيد بأفكار ومبادرات الأمين العام في هذا الصدد، وأن أؤكد على ما أقرته قمة عدم الانحياز من أهمية أخذ آراء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الاعتبار عند اعتماد سياسات الإصلاح، وتأكيد الدور المحوري للجمعية العامة في اتخاذ القرارات، باعتبارها الإطار الديمقراطي الرئيسي في الأمم المتحدة.

أما بالنسبة لمجلس الأمن، فينطلق موقف مصر من ذات الأسس التي تستند إليها دول عدم الانحياز، وهي: تناول مسألتي إصلاح أسلوب عمل المجلس وزيادة عضويته في إطار متكامل؛ زيادة عضوية مجلس الأمن بما لا يقل عن ١١ عضواً، وتخصيص عدد من المقاعد الدائمة للدول النامية، مع مراعاة مبدأ التوزيع الجغرافي العادل والمساواة بين الدول؛ رفض أية محاولات لزيادة عضوية مجلس الأمن بصورة جزئية أو انتقائية؛ عدم جواز التقييد بإطار زمني محدد سلفاً للانتهاء من عملية إعادة تشكيل مجلس الأمن؛ وأخيراً، ضرورة اعتماد أي قرار يرتب آثاراً تتعلق بتعديل الميثاق، وهو ما يطلق عليه القرار الإطاري، بأغلبية ثلثي الدول الأعضاء بالأمم المتحدة على النحو المشار إليه بالمادة ١٠٨ من الميثاق.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن مصر تلتزم بما أقرته القمة الأفريقية في هراي عام ١٩٩٧ بشأن تخصيص خمسة مقاعد غير دائمة ومقعد بين دائمين للقارة الأفريقية، على أن يتم التناوب عليهما وفقاً لمعايير يتفق عليها في إطار المجموعة الأفريقية.

وقد أعرب القادة العرب على أعلى مستوى في قمتهم بالقاهرة عام ١٩٩٦ عن تمسك الدول العربية بعملية السلام باعتبار السلام العربي الاسرائيلي هدفا استراتيجيا يتحقق في ظل الشرعية الدولية ولكنه يتطلب التزاما مقابلا من اسرائيل باستكمال مسيرة السلام بما يعيد الحقوق والأراضي المحتلة ويضمن الأمن المتوازن والمتكافئ لجميع دول المنطقة وفقا لمبدأ الأرض مقابل السلام.

وقد أقرت القمة العربية أن "أي إخلال من جانب اسرائيل بالمبادئ والأسس التي قامت عليها عملية السلام، أو تراجع عن الالتزامات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار نضس المسيرة أو المماثلة في تنفيذها من شأنه أن يؤدي الى انتكاس العملية، عملية السلام، بكل ما يحمله ذلك من مخاطر وتداعيات تعود بالمنطقة إلى دوامة التوتر ويضطر الدول العربية إلى إعادة النظر في الخطوات المتخذة تجاه اسرائيل في إطار عملية السلام؛ الأمر الذي تتحمل الحكومة الاسرائيلية وحدها المسؤولية الكاملة عنه".

ومع الأسف فقد أصبح واضحا تراجع الحكومة الاسرائيلية عن التزاماتها وفقا لقرارات مجلس الأمن وإطار مدريد وكذلك اتفاقية أوسلو مما يجعل من المنطقي أن نقف بكل صراحة وقوة في مواجهة هذا الموقف السلبي المتراجع عن المتطلبات الموضوعية للسلام، وذلك حتى لا يكون هناك غياب للتعامل الدولي الفعال مع هذا الموقف الخطير.

إننا نتساءل ماذا تريد الحكومة الاسرائيلية؟ لقد قدم العرب لهم القبول والتعايش والسلام والاعتراف، ولكن يبدو أن ما تريده الحكومة الاسرائيلية هو كل ذلك بالإضافة إلى الأرض في معظمها، وتجاهل حقوق الفلسطينيين، وهو أمر يستحيل قبوله، فللشعوب كرامتها كما أن لها حقوقها في الأرض وفي تقرير المصير، وليس من حق أي جيل أن يتنازل عنها، فهي حق الأجيال جميعا على مر التاريخ سابقه وحاضره ومستقبله.

ومرة أخرى نقول إن على اسرائيل أن تعيد النظر في موقفها وسياستها، فالظروف الدولية تتغير، وما يمكن فرضه اليوم دون عدالة أو توازن سوف يتفكك غدا. إننا نريد اتفاقا ثابتا يستقر وهو ما لا يمكن أن يتم إلا إذا اتفقتنا على صفقة شاملة تتضمن الانسحاب الشامل من أراضي سوريا ولبنان ومن الضفة الغربية وغزة

بالإعلان عن أحلاف استراتيجية تخلق أسباب الخلاف وتؤدي إلى أحلاف مضادة؛ أو بالتسلل إلى النادي النووي وهو ما سوق يؤدي إلى سباق تسلح في المنطقة، ما لم تنضم إسرائيل مثل كل دول المنطقة إلى معاهدة عدم الانتشار؛ أو بعدم إنهاء مشاكل السيادة ومنازعاتها وعلى رأسها قضية جزر الإمارات العربية الثلاث في الخليج؛ أو بمحاولات التقسيم والمساس بوحدة أراضي الدول وسلامتها مثلما هو حاصل بالنسبة للعراق والسودان.

أما عن عملية السلام التي توشك أن تنهار، فإن الأمر جد خطير ليس فقط بسبب الجمود الذي يعتريها. فالأمر أعمق من ذلك، وهو يتعلق بتغيير سلبي في السياسة الإسرائيلية التي تعتقد أن الموقف الدولي الحالي يمكنها من فرض طلباتها المغالى فيها على الأطراف العربية، وفرض سلام إسرائيلي على الشرق الأوسط، ربما باعتبار ما أصبحت تؤمن به أو تظنه من أن أحدا أو حكومة أو دولة ما لن تستطيع أن تعترض طريقها أو تضغط عليها أو تفرض طلباتها.

وهنا نقول إننا نرفض هذه السياسة التي جعلت من اعتبارات الأمن مبررا للاحتلال، فأفرغت تلك المتطلبات التي يمكن أن تكون مشروعة من مضمونها، وهي ما كان يمكن التفاوض حولها وقبول المعقول منها على أسس تبادلية، إلا أنها أصبحت الآن - أي اعتبارات الأمن الاسرائيلية - أمرا مشكوكا في سلامته وفي حقيقة حجمه وفي مصداقية طرحه.

ومصر، الدولة العربية الوحيدة التي أقامت السلام مع اسرائيل، وأكبر دولة عربية لها دورها في الشرق الأوسط وفي العالمين العربي والإسلامي، لا تقبل مثل هذه السياسات السلبية التي تدفع بالمنطقة مرة أخرى إلى أتون التوتر والنزاع وعدم الاستقرار.

لقد أقمنا مع اسرائيل السلام، وتحركت الدول العربية نحوه على أساس القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي يقوم على مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب وحق اسرائيل في العيش في سلام داخل حدودها، التي هي بالطبع حدود وخطوط حزيران/يونيه ١٩٦٧، وكذلك على أساس إطار مدريد أي مبدأ الأرض مقابل السلام، وفيما يتعلق بالفلسطينيين يضاف اتفاق أوسلو الذي ينص على انسحابات اسرائيلية جديّة تمهيدا لمفاوضات المرحلة النهائية بين الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني.

في ظل وقف مستمر للعمليات العسكرية حتى تعود الأمور إلى نصابها السليم ويحل السلام.

وثانيتها تتعلق بالوضع في الكونغو الديمقراطية وما حولها، وهنا فإن جهود زعماء أفريقيا والأمين العام للأمم المتحدة تظل مهمة باعتبارها تحافظ على وحدة الكونغو وسلامة أراضيها وعلى إقامة علاقات إيجابية بينه وبين جيرانه في إطار من وقف العمليات العسكرية ووقف التدخل في شؤونه الداخلية والحفاظ على وحدة شعبه في ظل مسيرة ديمقراطية رشيدة.

إن الوضع في أفريقيا يتداعى ويتزايد خطورة بسبب هذه المشاكل، بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلب رعاية خاصة، وهو ما نطالب المجتمع الدولي والأمم المتحدة به.

في ختام كلمتي أرى لزاما عليّ أن أشير إلى ظاهرة العولمة التي تستوجب منا أن نعمل على مواجهة تحدياتها والتعامل مع سلبياتها، وفي الوقت نفسه تعظيم المكاسب الناجمة عنها.

لقد نجح عدد من الدول النامية في التعامل مع العولمة وتحقيق الإنتاج المطلوب في الاقتصاد العالمي في الوقت الذي توجهت فيه الكثير من الدول المتقدمة إلى تبني إجراءات حمائية ومشروطيات جديدة مثل معايير البيئة والعمل والإبقاء على الحواجز الجمركية في مواجهة الصادرات الأساسية للبلدان النامية، مما يتنافى مع الأسس العادلة للنظام التجاري العالمي.

هذه قضية رئيسية من المهم أن نتعرض لها ونحن في إطار تقويم المنجزات والصعوبات وفي صدد تشكيل نظام دولي جديد.

تلك هي القضايا التي أرادت مصر أن تطرحها على هذه الدورة إسهاما متواضعا في بناء رؤية مشتركة تقود مسيرة البشرية في قادم عقودها، نأمل أن يسودها العدل والمساواة ويعم فيها التقدم والازدهار.

الرئيس بالنيابة: والآن أعطي الكلمة إلى السيد جاك ف. بوس نائب رئيس وزراء وزير الخارجية، والتجارة الخارجية والتعاون في لكسمبرغ.

في فلسطين، وقيام دولة فلسطينية، والاتفاق أيضا على مصير القدس ومصير اللاجئين الفلسطينيين، وعلى متطلبات الأمن دون مبالغة، وعلى الاعتراف بإسرائيل كدولة والتعايش معها كجزء من أسرة الشرق الأوسط في إطار علاقات طبيعية.

أقول إن هذا كله يجب أن يشكل صفقة واحدة لا تتجزأ لصالح طرف دون آخر. فهل تعي الحكومة الاسرائيلية أهمية العدالة والمشروعية والخطورة البالغة والحالة للتراجع عن فرصة السلام المطروحة؟

إن إضاعة هذه الفرصة التاريخية، ودخول القرن القادم وملف النزاع العربي - الاسرائيلي لا يزال مفتوحا، لن يؤدي إلا إلى إشاعة مناخ التوتر وعدم الاستقرار وليس في منطقة الشرق الأوسط وحدها، بل في سائر أرجاء المجتمع الدولي. فقد أثبتت التجارب التاريخية أن التوتر لا يعرف حدودا، وأن عدم الاستقرار لا يمكن حصره في إقليم بعينه فالأمن والسلم الدوليان كل لا يتجزأ.

وعليه، فللمجتمع الدول قول بشأن تراجع عملية السلام، ودور في إنقاذها. ونحن هنا لا ننادي بعقد محاكمة دولية بل نسعى لقيام المجتمع الدولي بدوره في حماية أساس السلام التي تم الإجماع عليها في مجلس الأمن وفي مؤتمر مدريد، وبدراسة الإجراءات الكفيلة بضمان عودة المسيرة لطريقها الصحيح والحيلولة دون انفجارها وانفجار أزمات أخرى في المستقبل.

ومن هذا المنطلق، كانت مبادرة الرئيسين محمد حسني مبارك وجاك شيراك بعقد مؤتمر للدول المصرية على إنقاذ السلام.

ونؤكد في هذا الصدد أن هذه المبادرة الفرنسية المصرية لا تهدف إلى التقاطع مع أو تعويق أية جهود إيجابية جارية، بل ترمي إلى تدعيمها وضمان نجاحها، وعلى رأسها الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة، والتي نؤيدها طالما ترمي إلى التوصل إلى اتفاقيات متوازنة.

وبنفس القدر من الاهتمام تتعامل مصر مع قضايا القارة الأفريقية، واليوم أمامنا قضيتان عاجلتان وخطيرتان أولاهما في القرن الأفريقي، تتعلق بالنزاع الإثيوبي الإريتري وهو ما نؤيد فيه وندعم الوساطة التي تقودها رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية نحو حل سلمي

أجرتها دولتان رئيسيتان في جنوب آسيا. وقد لاحظنا بارتياح أن ممثلي الهند وباكستان قد أعلننا لتوهما من فوق هذه المنصة أن بلديهما مستعدان للانضمام إلى المجتمع الدولي، من خلال الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن ندعوهما للمضي في هذا الاتجاه على أسرع نحو ممكن.

فهل تبدو هذه الجهود من قبيل العبث في ضوء النقاش المأساوي الجاري بلا نهاية حول نزع سلاح العراق؟ لقد أقر مجلس الأمن في هذا الربيع مذكرة التفاهم المقدمة إليه بعد زيارة الأمين العام إلى بغداد. ومنذ ذلك الحين أثيرت الشكوك حول هذا التعاون. ومثل هذه التغيرات المفاجئة تولد القلق وتثبط الهمم وتشكك في مصداقية منظماتنا. ومسؤولية مجلس الأمن تحتم عليه اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان احترام قراراته في هذا المجال احتراما تاما.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

إن منظماتنا تسعى إلى اتقاء الصراعات وحفظ السلام. وفي الاجتماع الذي عقد مؤخرا بين الأمم المتحدة وممثلي المنظمات الإقليمية، طرح اقتراح يدعو إلى تأسيس ثقافة الوقاية. وقد تحقق تقدم بشأن مفهوم المؤسسات التي يدعم بعضها بعضا وبشأن دعم المبادرات المتخذة على الصعيد الإقليمي والصعيد دون الإقليمي.

وفي حين أن من المستصوب دعم مثل هذه المبادرات والجهود، لا بد أن نتذكر أن الميثاق يعهد إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين وأنه لا بد للمجلس من أن يؤدي دوره بالكامل. ونحن نرحب بإذن المجلس في عام ١٩٩٨، مرة أخرى، بعمليات لحفظ السلام إحداهما في سيراليون والأخرى في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ومما لاشك فيه أن مؤتمر أوتاوا المعني بحظر الألغام المضادة للأفراد يمثل نجاحا مشجعا في مجال يتسبب دائما في سقوط ضحايا أبرياء. وهذه المعاهدة، التي دخلت لتوها حيز النفاذ، ستجعل من الممكن إنقاذ أرواح بشرية عديدة. وإن ما أتت به الأنباء من زرع للألغام المضادة للأفراد مرة أخرى في أنغولا وعلى امتداد حدود جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أمر يدعو إلى الفرع.

السيد بوس (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
أود، مثلما فعل المتكلمون السابقون من قبلي، أن أعرب عن خالص التهنية للرئيس بمناسبة انتخابه لرئاسة الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. وإنتي مقتنع بأن جمعيتنا ستزيد فائدة عظمى من إحساسه بالمسؤولية ومن قيادته. كما أود أن أعرب عن امتناني لسلفه السيد هينادي أودوفينكو، تقديرا لالتزامه ومثابرتة على إدارة أعمالنا خلال الدورة الثانية والخمسين.

ويكرس الأمين العام لمنظمتنا طاقته بلا كلل لفتح مسارات جديدة أمام جهودنا المشتركة. وقد أكد على ما للاتصالات الجيدة من أهمية شديدة لكي تصبح الأمم المتحدة وسيطا حافزا يخدم المشاركين بصفة مباشرة في الحياة الدولية كما يخدم شعوبنا. ونحن نشاركه هذا الإيمان ونشجعه في هذا الشأن.

في يوم الثلاثاء الماضي، استمع الأعضاء إلى بيان السيد شيسل، رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي. وقد تكلم باسم جميع البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتؤيد لكسمبرغ الآراء التي أعرب عنها تأييدا تاما.

إن وجود ممثلي ١٨٥ دولة في هذه القاعة يعبر عن اهتمامنا المشترك بضمان التوازن والأمن فيما بين الأمم، وكذا في مجتمعاتنا. ونحن مهتمون بضمان دوام القيم التي التزمنا بها جميعا، في عالم متغير دوما. وفي سياق ولاية منظماتنا التي تلزمها بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، تتساءل هذه المنظمة بانتظام عما إذا كانت لديها الوسائل الكفيلة بضمان سيادة الصالح العام كما يتصوره مواطنونا. ومن المؤكد أنه لا ينبغي لنا ألا نفرط في الطموح، لأننا ندرك تعقد وحجم الأوضاع التي نواجهها، وأن هذين العاملين يفرضان قيودا على تصرفنا. ولذلك، لا بد أن نركز على أهداف عملياتنا وأن نوفر لها الإطار المناسب. كما يدعونا واجبا إلى تحصيل الوسائل اللازمة للتصرف على نحو فعال كلما بدا أن عدم فاعليتنا أو بطء استجابتنا سيؤثران سلبا على الضعيف فينا.

وتؤيد لكسمبرغ الجهود الجارية لتزويد منظماتنا بهياكل دائمة ولتوفير قوات تكون في متناولها، قوات مستعدة للتدخل السريع الفعال كلما رأى مجلس الأمن، الضامن لحفظ السلام والأمن، ضرورة لذلك.

وقد تلقت جهودنا المشتركة الرامية إلى زيادة الأمان في عالمنا ضربة خطيرة عقب التجارب النووية التي

اتفاقات أو سلو، نلاحظ توقف عملية السلام، حيث أن حكومة إسرائيل الحالية لم تقبل أبدا المنطق من ورائها، وهو مبدأ الأرض مقابل السلام.

إن فلسفة الرفض العتيقة التي تؤدي لشل العملية عادت للأسف الشديد لتسود الموقف؛ وهي تتضح في مبادرات كثيرة لا تزيد الأمور إلا توترا وتلغي بذلك جهود من يدعون إلى إحلال السلام. وعلى المسؤولين السياسيين المعنيين بهذه العملية أن يعكسوا هذا الاتجاه بغية العودة إلى تنفيذ جميع أحكام اتفاقات أو سلو بحسن نية.

ولا بد لعلنا، في تلك المنطقة وفي مناطق أخرى، أن يركز على إقناع الأطراف المعنية بأنه ليس هناك بديل للسلام.

ومن المؤسف أن هذا المفهوم الأساسي غائب أيضا في عدد من المناطق في أفريقيا. فالخصومات القبلية والضغائن لا تزال تحل محل الرؤية الثاقبة والرغبة في سلامة الحكم. ولا ينبغي للقادة السياسيين المعنيين بما يدور في مختلف بؤر التوتر أن يشعروا بأي حال من الأحوال أنه لا خيار لديهم سوى الاستسلام لمجريات الأحداث أو التخلي عن مسؤولياتهم.

إن ما يدور في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحولها من صراعات على النفوذ وحروب يوشك أن يتحول إلى نزاع إقليمي وأن يتسبب في كارثة إنسانية هناك أيضا.

إن أسباب النزاع، وتعزيز السلام والتنمية المستدامة في أفريقيا، تتطلب استجابة موحدة. والمناقشة التي عقدها مجلس الأمن على مستوى الوزراء بشأن هذه الموضوعات كانت مضيعة للغاية. وستتاح للجمعية العامة فرصة دراسة هذه المسألة خلال دورتها الثالثة والخمسين، بغية إجراء نقاش بشأن التدابير الممكنة. وفي حين أن مستقبل أفريقيا يعتمد بالدرجة الأولى على جهود الأفريقيين أنفسهم، فإن على المجتمع الدولي أن يشارك بفعالية لكي يكفل احترام القانون الدولي، ولكي يقوم بواجب التضامن.

أما الأحداث الأخيرة، التي تمثلت في التفجيرات الفظيعة التي ارتكبت في أفريقيا وأيرلندا الشمالية، فتذكرنا مرة أخرى بطابع الإرهاب الذي لا يقبله أحد. وعلى المجتمع الدولي أن يجد لنفسه الوسيلة الفعالة

فمثل هذه الأعمال، إذا تأكدت صحتها، يجب أن تدان بشدة.

وفي كوسوفو، لا بد من إنهاء العنف الموجه ضد السكان المدنيين. وهو يثبت أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تواصل اتباع سبل لا مناص من أن تهدد بالخطر إمكانية التقدم في عملية إدماجها في الهياكل الدولية والأوروبية. ولا بد أيضا من إنهاء الأعمال المسلحة التي تقوم بها الجماعات الألبانية في كوسوفو. إن احتقار المعاناة الإنسانية الذي أبداه قادة الصرب والمتطرفون في كوسوفو أمر غير مفهوم.

ولا بد من نشوء مركز جديد لكوسوفو. ومن غير المتصور أن ينشأ مثل هذا المركز في ظل التهديد، أو أن ينشأ، وهذا هو الأدهى، عن العنف اللدود الذي يمارس بأعصاب باردة ولا يؤدي إلا إلى تعميق هوة الشقاق إلى درجة تبدو معها فكرة التفاهم نفسها عبثا لا طائل من ورائه. وحسبما يقضي قرار مجلس الأمن ١١٩٩ (١٩٩٨)، لا بد من التفاوض على حل سياسي بين الأطراف برعاية المجتمع الدولي. ومن شأن التماسك الشديد بين أوروبا والولايات المتحدة والاتحاد الروسي أن يتيح للموجودين في المنطقة، على غرار ما حدث من قبل، بحث مستقبلهم بطريقة أكثر رشدا وانتظاما.

وفي البوسنة والهرسك، تتضاءل الاتجاهات المتطرفة. وقد انعكس هذا التقدم السياسي سريعا في النتائج الملموسة المتحققة في الميدان، واليوم يقوم هذا البلد الذي فرقته الحرب بإعادة البناء. وإنه لمن دواعي السرور أن نلاحظ أن عددا من الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم الحرب قد أرسلوا إلى المحكمة في لاهاي. واليوم يصبح إنشاء الهياكل المقررة في سياق عملية السلام وتشغيل هذه الهياكل أمرا واقعا.

وقد أكدت الانتخابات التي جرت مؤخرا هذه الروح الواقعية الجديدة. وعلى المجتمع الدولي أن يدعم هذا الاتجاه لأنه لا يزال يبدو هشاً، وأن يكفل بوجه خاص عودة اللاجئين والمشردين. وتلك المسألة تتسم بالإلحاح الشديد في كرواتيا وألبانيا.

وهناك عنصر آخر ضروري لتمهيد طريق الوصول إلى مستقبل أكثر إشراقا هو الإلتزام الثابت والواضح من الأطراف في المنطقة والمجتمع الدولي. وأشار هنا إلى عملية السلام في الشرق الأوسط. فبعد خمس سنوات من

والأزمة الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي يعاني منها حاليا كل من جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا قد زادت من حدة هذا الاتجاه. وعلى المجتمع الدولي أن يعترف، على نحو عقلاني، بأن وسائل التدخل التي نفذت بشكل تقليدي، وآلي تقريبا، للتصدي للآزمات الاقتصادية ثبتت عدم فعاليتها هذه المرة.

وقد أشار فرنان بروديل في مؤلفه "الحضارة المادية، والاقتصاد، والرأسمالية" إلى أن السبب العميق لهذه الأزمة يتمثل في:

"ظهور رأسمالية متوحشة، بعيدة عما نعتبره اقتصاد سوق".

فاقتصاد السوق، لا سيما اقتصاد السوق الاجتماعي، لا يمكنه الاستغناء عن وجود دولة مستقرة قادرة على ضبط المنافسة وحماية الضعفاء.

إن تعزيز أو استعادة الدولة الديمقراطية العاملة في البلدان التي تمر بأزمات يبدو لي أمرا ذا أولوية قصوى.

ولا يمكن للمجتمع الدولي التنصل من واجب تحمل مسؤولياته، وعليه أن يتقدم بمساعدة قوية. وهو لن يفعل ذلك بدافع واجبه التضامني فقط، وإنما لأن مصالح الجميع مرتبطة بعضها ببعض.

وترابط أهدافنا واضح وملموس على نحو خاص في مجال آخر هو إدارة موارد العالم الطبيعية. فمن الجلي أننا نحتاج إلى التحلي بالطموح عندما يتعلق الأمر بإدارة بيئتنا على المدى الطويل.

وفي العام الماضي، اجتمعنا هنا في دورة استثنائية للقيام بتقييم أولي لتنفيذ الالتزامات التي أعلنت في مؤتمر البيئة والتنمية قبل ما يربو على ست سنوات بقليل. فزي ريو دي جانيرو وخلال دورة العام الماضي التقييمية، حددنا مفهوم الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، وهي شراكة تراعي أن حماية البيئة لا يمكن أن تنفصل عن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تحقق تقدم لا ينكر في السنوات الأخيرة: فقد دخلت حيز النفاذ كل من الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية مكافحة

لمكافحة هذه الآفة على المستوى الدولي، وأن يكفل تقديم مرتكبي هذه الأعمال إلى المحاكمة أمام الهيئات القضائية المختصة. ولا بد لنا من أن نضع حدا نهائيا لثقافة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بالإرهاب.

وثمة مسألة أخرى ذات أولوية في جمعيتنا العامة هي إصلاح المنظمة. ونحن سعداء لأن بعض التقدم قد تحقق خلال الدورة الثانية والخمسين. ولكن الإصلاح لا يمكن أن يكون حدثا منفصلا؛ بل لا بد له أن يصبح عملية مستمرة في جميع أنشطتنا. ونحن ملتزمون بالاستمرار في المساندة الفعالة لجهود الأمين العام، وبضم جهودنا لجهوده، حتى تكون للأمم المتحدة القدرة على الاستجابة بشكل مرن ومتطور لتحديات القرن الحادي والعشرين.

إن أي إصلاح متعمق يجرى في المنظومة سيظل هشاً ما دامت المنظمة تفتقر إلى الموارد المالية السليمة التي يمكن الاعتماد عليها. فالأزمة المالية الخطيرة التي تعيشها المنظمة منذ عدد من السنوات يجب أن نعتبرها خطراً يتهدد فاعلية الكل. ولن تدعم الإصلاحات المقترحة إلا إذا وافقت جميع الدول الأعضاء على أن تفي بالتزاماتها بالكامل بموجب الميثاق وذلك بتسديد متأخراتها للأمم المتحدة، وبدفع اشتراكاتها الإلزامية الكاملة في حينها وبدون شروط، سواء لميزانية المنظمة العادية أو لميزانية حفظ السلام.

إن صون الأمن والسلام في العالم لا يمكن أن ينفصل عن جهود المجتمع الدولي من أجل التنمية.

وعندما نرى أن هناك مناطق بأكملها، بل وشبه قارات، تعيش في فقر وسوء تغذية، ندرك أن هناك اختلالاً خطيراً سوف يشكل سريعا خطراً على أمن الدول المعنية وعلى احترام الحقوق الأساسية للفرد.

وعندما نرى أجيالا من الشباب لا أمل لها في مستقبل سوى البطالة أو الملل المحبط، فهناك اختلال خطير وغير عادل ويحمل في طياته بذور النزاع.

وعندما نرى فئات اجتماعية محرومة إلى الأبد من التعليم والرعاية الصحية، فإن ذلك يمثل أيضا اختلالا لا يمكننا تجاهله.

تشغل لكسمبرغ المركز الخامس بين البلدان المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية.

لقد اعتمدت منظماتنا قبل ٥٠ عاما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولأول مرة، أعلنت منظمة عالمية تصميمها على وضع احترام حقوق الإنسان في جوهر العلاقات الدولية. ومنذ ذلك الحين، أحرزنا تقدما كبيرا نحو كفالة الاعتراف بالقيمة العالمية لهذه الحقوق والتمتع الفعال بها.

وثمة صكوك دولية عديدة أضيفت إلى الإعلان العالمي من أجل التركيز بدقة أكبر على ما تمثله حقوق الإنسان، ومن أجل كفالة أن يتمتع المواطنون في جميع بلدان العالم بهذه الحقوق على نحو فعال. ولقد أنشأت منظماتنا منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وبات الاهتمام بحقوق الإنسان أساسا لجميع أنشطتها الآن. وهذا التقدم يفضي بنا إلى الاعتقاد بأن حقوق الإنسان ستجد مكانها المركزي والدائم الذي تستحقه في قلب الحياة الدولية.

ونلاحظ أيضا أن المحاكم الجنائية التي أنشأتها الأمم المتحدة لمحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم خلال الحروب التي وقعت مؤخرا في يوغوسلافيا السابقة ورواندا تمكنت في الآونة الأخيرة من تعزيز سلطتها ونطاق عملها. وهذا التأكيد على أهميتها قد اضطلع بدور كبير في إعداد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وأرحب مخلصا بالنتيجة الإيجابية التي أسفرت عن عمل مؤتمر روما الأخير. وفي الوقت نفسه، أود أن أؤكد أن المجتمع الدولي بأسره أعطى تلك المؤسسة الجديدة دعما قويا وثابتا.

إن انتهاء ثقافة الإفلات من العقاب يمثل نقطة تحول حاسمة في العلاقات الدولية في نهاية هذا القرن. بيد أن نقطة التحول هذه لن تكون مقنعة إلا إذا أظهر الأعضاء في منظماتنا التزاما بتوفير المصادقية اللازمة للمحكمة الجديدة.

وفي السنة الاحتفالية هذه، يجب أن نكفل تقييم إنجازاتنا تقييما عميقا، وأن نتجنب الشعور بالرضا في ميدان حقوق الإنسان. بهذه الطريقة وحدها نتمكن من توسيع الأساس الذي يمكننا أن نبني عليه القيم التي كثيرا ما قال المجتمع الدولي إنه على استعداد لكفالتها لصالح البشرية ككل.

التصحّر. إلا أننا لا بد من أن نقر بأن بيئة العالم ما فتئت تتدهور.

ومن ثم، من الضروري أن نعجل بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وهو برنامج العمل الذي اعتمد في ريو دي جانيرو.

إن لكسمبرغ تنوي أن تتحمل قسطها من المسؤولية. لذا، فقد تعهدنا، في إطار الالتزامات التي أعلنها الاتحاد الأوروبي في مؤتمر كيوتو، بأن نخفض انبعاثاتنا الصادرة عن ستة من غازات الدفيئة إلى مستوى يقل عن مستويات عام ١٩٩٠ بنسبة ٢٨ في المائة بحلول سنة ٢٠١٢.

وفي إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، ننوي أيضا إنشاء شبكة وطنية من المناطق المحمية تغطي ١٠ في المائة من أراضيها الوطنية.

إن هدف إدارة موارد العالم المادية مثلما يفعل رب الأسرة الحاذق ينم عن شاغل موروث هو ضمان الأمن عن طريق التأهب بعناية للمستقبل، خاصة عن طريق التعليم المناسب.

إن مؤتمر لشبونة الأخير المكرس للمشاكل التي يواجهها الشباب كان محقا في التشديد على الحاجة إلى توفير التدريب المناسب لسوق العمل بغية منع البطالة والتهميش. ويجب أن يشمل هذا التدريب تعلم المسؤولية. لذلك نرحب بأن إعلان لشبونة يلزم الحكومات بكفالة مشاركة الشباب في البرامج التي تعنيهم. ويمكننا بتلك الطريقة، أن نقرب من التعليم المدني الديمقراطي القائم على حقوق المواطنين ومسؤولياتهم، وعلى مشاركة الشباب في المجتمعات المدنية.

وتبذل لكسمبرغ منذ أمد بعيد جهودا من أجل تقديم إسهامات خاصة بها في توفير التمويل من أجل التنمية. والجهود التي نبذلها ترمي إلى الوصول إلى الهدف الذي وضعته الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الرسمية والممثل في نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي قبل نهاية الألفية. وتشغل جهودنا مكانا هاما في مكافحة الفقر، وهو أحد العقبات الرئيسية التي تعترض التنمية. ويبلغ إسهامنا حاليا نسبة ٠,٥٦ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، وهو يساوي ١٩٥ دولارا للفرد مساهمة في المساعدة الإنمائية الرسمية. ووفقا لهذه المعايير،

ما يدعو الى الأمل. ولئن ظلت الحقائق القديمة المتعلقة بالقوة قائمة، فقد أخذ يظهر نظام جديد قائم على القواعد والممارسات والقوانين الإنسانية المرتكزة على الاحتياجات وعلى الأمن الإنساني.

ولعل هذه الحقيقة الجديدة تتجلى على أفضل وجه في الجهود المشتركة المبذولة من أجل القضاء على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. لقد رحب الأمين العام باعتماد اتفاقية أوتاوا بوصفها إنجازا لم يسبق له مثيل - وهو إنجاز تم التوصل اليه عن طريق شراكة فريدة بين المنظمات غير الحكومية والدول الأعضاء والمجموعات الدولية العاملة معا للقضاء على نظام للأسلحة يوقع الأبرياء ضحايا له.

وفي الأسبوع الماضي، أودعت بوركينيا فاصو التصديق الأربعين على المعاهدة، فتم تخطي العتبة المطلوبة من أجل دخول المعاهدة حيز النفاذ. وهذه المعاهدة التي اجتذبت فعلا توقيع ١٣٠ بلدا وتصديق ٤١ بلدا، ستصبح اعتبارا من ١ آذار/مارس من العام المقبل جزءا من الإطار القانوني الدولي. ونرحب بالعرض الذي تقدمت به موزامبيق لاستضافة المؤتمر الأول للدول الأطراف في الاتفاقية. ونواصل حث أولئك الذين لم يوقعوا أو يصادقوا على الاتفاقية، على أن يفعلوا ذلك، وعلى الانضمام إلى هذا الانجاز الدولي.

بيد أن دخول المعاهدة حيز النفاذ هو مجرد الخطوة الهامة الأولى نحو إحيائها. ويتعين علينا الآن أن نحقق أهداف المعاهدة. ويجب أن يقوم تحالف فعال للعمل معا في هذه المرحلة المقبلة على نزع الألغام الأرضية ومساعدة الضحايا. وستقوم الأمم المتحدة، عن طريق دائرة نزع الألغام، بتعبئة وتنسيق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي.

ولدى التوقيع في أوتاوا في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي على اتفاقية حظر استعمال الألغام الأرضية، تعهدت الدول بتقديم مبلغ نصف بليون دولار تخصص للتدابير المتعلقة بالألغام. وخصصت حكومة بلدي مبلغ ١٠٠ مليون دولار كمساهمة من كندا من أجل تخلص العالم من هذه الأسلحة الشديدة الوحشية. وبدأنا في استخدام هذه الأموال في بعض البلدان الأكثر تضررا، وذلك من خلال إقامة مشاريع في موزامبيق وكمبوديا والبوسنة والهرسك وأمريكا الوسطى. وعلينا الآن أن نعمل على الاستفادة من موارد الجميع.

وإنني على يقين من أن الأمم المتحدة ستظل قادرة على الثبات في متابعة تحقيق الأهداف الكبرى التي وضعتها لنفسها، ألا وهي خدمة الرجال والنساء، وكفالة احترام حقوقهم، والحفاظ عليهم من ويلات الحرب، وقيادتهم نحو التنمية وتحقيق احتياجاتهم. ودعم لكسمبرغ لن يكون غائبا بالتأكيد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): المتكلم التالي هو معالي وزير خارجية كندا، الأونرابل لويد أكسورثي، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد أكسورثي (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة. إنكم ستوجهوننا بحكمة وبفعالية في أعمالنا لهذا العام لما تتحلون به من خبرة وتفان في تحقيق أهداف هذه المنظمة.

وأعمالنا تتصف بالأهمية فيما تقترب من نهاية القرن في عالم محنوف على أمننا أكثر من أي وقت مضى. فالتهديدات واسعة وأخذة في التزايد. والمخاطر التقليدية لا تزال قائمة بما في ذلك انتشار الأسلحة. بيد أن التهديدات الجديدة - الإرهاب والجريمة والمخدرات - تتبع من عالم تغير فيه وجه الصراع. فعدم الأمان الاقتصادي والاجتماعي لأغلبية سكان عالمنا آخذ في الازدياد ورفاه الأفراد في خطر مباشر بصورة متزايدة.

(واصل الكلمة بالفرنسية)

وتم ضرورة ملحة لإيجاد حلول. فالترابط بين جميع جوانب حياتنا أمر لا سابق له. ومن الضروري أن نعمل معا من أجل مواجهة هذه التحديات. وهذا يعني العمل من خلال أمم متحدة نشطة. وبالنسبة لكندا، فإن القيم العالمية المنصوص عليها في الميثاق هي بمثابة البوصلة الأخلاقية التي توجه أعمالنا على الصعيد العالمي. ومنظومة الأمم المتحدة هي الأداة التي من خلالها يمكن تحقيق هذه الأهداف.

(واصل الكلمة بالانكليزية)

وفي الوقت نفسه، ندرك أن الأمم المتحدة تواجه جوانب القلق الخاصة بها، وهي أيضا يجب أن تتغير. بيد أن وجود أمم متحدة قوية وأكثر نشاطا لا يزال أفضل أساس للمستقبل. وفيما تظهر ملامح ذلك المستقبل، هناك

إلا أنهما وللأسف ليسا حقاً مكتسبا للبشرية بالولادة. فهما يجب أن يبني بناء. وقبل سنتين، أطلقنا مبادرة بناء السلام الكندية. وهدف المبادرة أن تتصدى للتحديات الفريدة التي تواجهها المجتمعات التي تتعافى من آثار النزاع. ومن خلال هذه المبادرة، اضطلع بمشروعات في غواتيمالا تستهدف مساعدة المجتمع المدني على تنفيذ اتفاقات السلام، وفي البوسنة والهرسك لزيادة الوعي باتفاقات السلام، وفي موزامبيق لدعم برنامج يستهدف مبادلة الأسلحة بالأدوات الزراعية، وفي أفريقيا الغربية لدعم مبادرة مالي الرامية إلى التشجيع على وقف اختياري للتسلح في غرب أفريقيا. وبالتأكيد، فإن هذه خطوات صغيرة، إلا أنها خطوات بناءة في مجال العمل على الصعيد المحلي لبناء السلام.

ويسرني أن أنشر اليوم تقريراً بعنوان "سلام على طريق التقدم"، وهو وثيق للناتج المحرزة حتى الآن والمجموعة الكبيرة من الشركاء الذين عملنا معهم. وكما يتبين من العنوان، فإن كندا تنوي مواصلة العمل مع شركائها لمساعدة الذين يعملون من أجل بناء مجتمعات سلمية ومستقرة في بلدانهم.

لقد انقضى نصف قرن من الزمن منذ أن كتب موظف مدني دولي كندي بارز، هوجون همفري، أول مسودة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومنذ ذلك الوقت اعتمد ما يزيد على ٦٠ صكاً من صكوك حقوق الإنسان الدولية وأبدت البلدان استعداداً وترحيباً جديدين بالتعاون مع النظام الدولي لحقوق الإنسان.

ولكن يجب أن نمضي على طريق هذا التقدم، ومن أهم السبل التي يمكن من خلالها للجمعية العامة أن تقدم إسهامها هذا العام، أن تؤيد إعلاناً قوياً للأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، من أجل حماية أولئك الذين يعملون على حماية من تتعرض حقوقهم الإنسانية للإساءة.

(تكلم بالفرنسية)

ويأتي ازدياد دمج حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة، في جميع جوانب أنشطة الأمم المتحدة الأخرى، باعتبارها طفرة جديدة وهامة. وفي الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإن الظروف مهيأة لتحقيق تقدم في الوصول إلى الأهداف التي حددها واضعوه. وهذا نبأ سار. بيد أن استعراض حالة حقوق

والألغام الأرضية ليست الأسلحة الوحيدة التي تؤدي إلى خسائر مفعجة وغير متناسبة في صفوف السكان المدنيين. فالأسلحة الصغيرة والأسلحة العسكرية الخفيفة - وهي أسلحة رخيصة يسهل نقلها وتهريبها أو إخفاؤها أصبحت الأدوات المفضلة لدى المهربين والإرهابيين والمجرمين.

والتحديات الناشئة عن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استعمالها على نطاق واسع هي تحديات معقدة. ولكن الأثر علينا جميعاً، ولا سيما على الأضعف، أثر مباشر ومدمر. إن ثمانين في المائة من الضحايا هم من النساء والأطفال. وليست هناك أية حلول سهلة ولا أية طرق مختصرة. ولا يمكن لنا مع ذلك أن نحجم عن مواجهة هذا التهديد لأمننا المتفشي في كل ناحية. ونحن في كندا نتبع نهجاً ثلاثي الأبعاد يتعلق بالتجارة المشروعة في الأسلحة الصغيرة، والاتجار غير المشروع بها، والتحديات التي يمثلها انتشار الأسلحة الصغيرة لعملية بناء السلم. ويحدونا الأمل، من خلال العمل مع الآخرين في الأمم المتحدة، في أن نرى نهاية لاستعمال هذا السلاح المروع.

والاتجار غير المشروع بالمخدرات يهدد أيضاً أمن شعوبنا. فتجارة المخدرات تؤثر على تصريف شؤون الحكم وتقوض حقوق الإنسان وتشير النزاعات عبر الحدود. ولهذا اقترحت كندا إنشاء فريق حوار من وزراء الخارجية في الأمريكتين. ونأمل أن يصبح هذا محفلاً يوفر التوجيه ويولد الأفكار التي تساعدنا في الحد من الأثر الذي يلزم تجارة المخدرات على الحكومات والمجتمع. وهذه التهديدات لأمننا وغيرها من التهديدات الناشئة، بما فيها الإرهاب والجريمة والتدهور البيئي، تؤثر على كل واحد منا، إلا أنها تتجاوز قدرات كل واحد منا منفرداً. إنها تتطلب حلولاً عالمية متكاملة، والأمم المتحدة هي أنسب جهة لتوفير هذه الحلول. فالاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، التي أبرمت في العام الماضي، والعمل المستمر لتطوير اتفاقية لقمع الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبروتوكول كيو تولا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ - كلها تبين أن بمقدورنا العمل معاً من أجل تعزيز أمننا البشري.

ولكي ندفع بجدول أعمال الأمن البشري إلى رأس القائمة في اهتماماتنا فإن ذلك يتطلب منا مضاعفة الجهود من أجل التصدي للأسباب الجذرية للنزاع والأخطار. فالسلام والاستقرار لا غنى عنهما للأمن،

ونحن بحاجة لأن نتحرك قدما على وجه السرعة لنجعل المحكمة واقعا ملموسا. وينبغي أن نبدأ أثناء دورة الجمعية العامة هذه بتشغيل المحكمة. ونحن الذين أيدنا إنشاء المحكمة يتعين علينا أن نصادق على نظامها الأساسي في أسرع وقت ممكن. ويجب علينا أيضا أن نتفهم الشواغل التي أعربت عنها الدول التي ما زالت مترددة إزاء المحكمة ونحاول تبديدها - بدون أن نضعف من فعاليتها. وفي نهاية المطاف، يجب علينا أن نكفل بأن تكون لدينا مؤسسة ذات مصداقية، ومسؤولة وفعالة.

ومن الضروري احترام الحقوق المدنية والسياسية، لكنه ليس كافيا في حد ذاته لتهيئة الظروف لإقامة مجتمع مستقر. فالاستقرار يتطلب أيضا رفاهية اقتصادية واجتماعية.

ومما يؤسف له، أن الإحصاءات تبين أن أكثر البلدان انخفاضا في الدخل هي أكثرها تعرضا لأن تكون ضحية النزاع المسلح. فأعداد البشر الذين يعجزون عن تلبية حاجاتهم الإنسانية الأساسية ما زالت مرتفعة بصورة غير مقبولة وخطرة. إذ أن ربع سكان العالم يعيشون في حالة من الفقر الشديد؛ وأكثر من ٨٠٠ مليون نسمة يعانون من سوء التغذية؛ وهناك ١٨٠ مليون طفل دون سن الرابعة عشرة في عداد الأطفال العمال. ويتبين من مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة هذا العام، أن الهوة بين الأغنياء والفقراء آخذة في الاتساع.

وليس هناك احتمال بأن تصبح البلدان التي يثقل كاهلها عبء الدين بلدانا متقدمة النمو، بل الأرجح أنها ستقع فريسة للنزاع. وخفض ديون البلدان الأقل نموا يتيح لها أن تكرر مزيدا من الموارد للوفاء بالحاجات الإنسانية الأساسية. ولهذا فإنني أعلنت في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في أوغادوغو عن تقديم مساهمة بمبلغ ٢٠ مليون دولار إلى مصرف التنمية الأفريقي لدعم أكثر البلدان الأفريقية معاناة من ثقل الدين. ولهذا أيضا ألغت كندا فعلا كل الديون المتعلقة بالتنمية التي تدين بها لنا أقل البلدان نموا - وتبلغ بليون دولار تقريبا - ولهذا فإننا نشجع الآخرين الذين لم يفعلوا ذلك إلى الآن على أن يحذوا حذونا.

وأعتقد أننا جميعا نعترف بأن العولمة تتيح فرصا، إلا أنها تعرضنا جميعا أيضا، ولا سيما الأكثر ضعفا لخطر انعدام الأمن الاقتصادي والاجتماعي. وما الاضطراب

الإنسان في العالم يوضح على نحو محزن أننا لا نزال بعيدين عن تحقيق هذه الأهداف.

ونحن بحاجة لأن نستفيد من الزخم الذي تقدمه هذه الذكرى السنوية. فنظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ينبغي أن تضمن له الدول الأعضاء التأييد السياسي وزيادة التمويل في الميزانية العادية إذا كان له أن يؤدي ثماره.

(تكلم بالانكليزية)

إن تعاضم النزاعات داخل الدول بسبب الاختلافات الدينية واللغوية والعرقية والإثنية قد عزز من ضرورة حماية المجموعات المهمشة. ومن أجل حماية هذه المجموعات يجب أن تتوفر للحكومات وللمجتمع الدولي إمكانية الوصول بسهولة إلى المعلومات المتعلقة بحالات حقوق الإنسان في العالم. وتحقيقا لهذا الغرض، يسرني إبلاغكم أن كندا، قد أعدت العدة لإصدار تقرير سنوي يستقي من مصادر الأمم المتحدة، بدأنا نشره على شبكة الإنترنت لكي يقدم معلومات متواصلة ومستحدثة عن حقوق الإنسان في أنحاء العالم.

وبالتأكيد، لا يوجد بين أولئك الذين هم عرضة لمخاطر النزاع من هم أكثر تعرضا للخطر من الأطفال. إن استهداف الأطفال في الحرب - كمقاتلين وضحايا - أمر لا يمكن التسامح بشأنه. والجهود الرائدة التي تبذلها غراسا ماشيل، والعمل الذي تضطلع به الممثلة الخاصة للأمين العام بشأن أثر النزاع المسلح على الأطفال، أولارا أوتونو، تستحق دعمنا الخاص والمستمر.

إن تعزيز الأمن البشري يتطلب أيضا إنشاء صكوك قانونية. والاتفاق في روما على إنشاء محكمة جنائية دولية يعد خطوة رئيسية أساسية صوب تحقيق هذا الغرض. وستساعد هذه المحكمة في ردع بعض أخطر الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي. وستساعد في إعطاء معنى جديد وإضفاء بعد عالمي على حماية المستضعفين والأبرياء. فمن خلال عزل وتحديد أولئك الذين يرتكبون جرائم الحرب أو الإبادة الجماعية وإخراجهم من المجتمع، يمكن إنهاء حلقات الإفلات من العقوبة والقصاص. فبدون إقامة العدالة، لن تكون هناك مصالحة، وبدون مصالحة لن يكون هناك سلام.

تصدير التكنولوجيا النووية وإلى تبني نظام عدم الانتشار بالكامل. ونحن نحثهما على القيام بذلك.

وبهذه الروح نرحب بقرار الهند وباكستان استئناف الحوار بشأن كشمير. ونذكر أيضا أن منع الانتشار الأفقي، على أهميته، لا يقل عنه أهمية منع الانتشار الرأسي. إن نزع السلاح النووي هو النصف الآخر من الصفقة النووية. وتلك الصفقة هي توازن بين مسؤوليات والتزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء. لا نستطيع القول بأن كل الدول الحائزة للأسلحة النووية بدأت الوفاء بالتزاماتها بمقتضى المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، ونحن ندعوها إلى الوفاء بمسؤولياتها.

وكما ندرك جميعا، إن فترة العولمة التي نعاصرها حاليا تضاعف من التحديات. وكندا مقتنعة بأن أفضل سبيل، وربما السبيل الوحيد، لمواجهة التحديات يكمن في جعل منظومة الأمم المتحدة دينامية وسريعة الاستجابة ومرنة.

(تكلم بالفرنسية)

وينبغي للأمم المتحدة، كي تتمكن من الوفاء بمسؤولياتها القيادية، أن تطمئن إلى أنها تركز على تمويل موثوق به وواف بالغرض. ولا يمكننا أن ننشط الأمم المتحدة ما دامت الدول الأعضاء، وبخاصة أغناها وأكثرها حظا، تسهم في المنظومة بالقليل في حين تطالبها بالكثير. إن التجديد لا يمكن تحقيقه إلا إذا دفعت الدول الأعضاء أنصبتها المقررة الحالية والمتأخرة، في الوقت المحدد وبدون شروط.

(تكلم بالإنكليزية)

والآن اسمحوا لي أن أتكلم عن مجلس الأمن. إن مجلس الأمن من صميم غايات الأمم المتحدة، ألا وهي الوقاية من الصراع والمخاطر الإنسانية. إلا أن شرعية المجلس تتعرض للتشكيك على نحو متزايد. ولكي يظل المجلس ذا مصداقية ينبغي أن يعيد النظر في التفسيرات التقليدية لولايته، وينبغي أن يوسع آفاقه في تناول التهديدات البازغة التي تؤثر على أمننا. ومن الخطوات الجيدة إجراء مناقشات مواضيعية بشأن هذه القضايا يتسنى فيها لجميع الدول الأعضاء المشاركة. ومن

المالي الدولي الذي وقع في الشهور الأخيرة إلا دليل ساطع على الأثر الذي يمكن أن تخلفه هذه الأزمات على الحياة اليومية لأولئك الأقل حظا. وهذا يعني أننا بحاجة لأن نتفهم الآثار الاجتماعية المترتبة على التقلبات المالية ونستجيب لها. وعندما تنشأ أزمة معينة، يتعين على الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تضطلع بمسؤولية خاصة في تقديم المساعدة.

إن خطر الانتشار النووي هو أكبر خطر يهدد أمننا. وفي عام ١٩٤٥ قررت كندا، على الرغم من أنها عايشة أكثر الحروب تدميرا في التاريخ، أن تستبعد الخيار النووي، وذلك على الرغم من أنه كانت تتوفر لدينا القدرة التقنية والطاقة المادية لصنع أسلحتنا النووية، بوصفنا أحد المشاركين في مشروع مانهاتن. وفي عام ١٩٦٨، أكدت حكومة كندا ذلك القرار، وانضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وجميع الحكومات المتعاقبة في كندا أعادت تأكيد ذلك الالتزام، وما فتئنا نبذل الكثير من الجهود الدبلوماسية لإقناع آخرين بأن الأسلحة النووية هي المشكلة وليست الحل.

إن نظام عدم الانتشار عزز من أمن الجميع. وقد تعرضت مصداقية ذلك النظام لاختبار صعب جدا على مدى السنوات، لكن بوجه خاص خلال الأشهر الستة الماضية. إن التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان عرضت للخطر نظام عدم الانتشار بأكمله. فالنuclear التجارب النووية تقوض الغايات والأهداف الأساسية لمعاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. والتجارب تضعنا جميعا، ولا سيما شعوب البلدان التي تقوم بإجراء التجارب، في خطر كبير. لذلك لا يمكن التفاوض عن هذه الأعمال.

ولا ينبغي أن تكون هناك مكافآت لهذا العمل. ينبغي ألا نقنن مطالب الدول المتطلعة لأن تصبح قوى نووية، أو نسبخ على المنتهكين لعدم الانتشار أي مركز جديد. لقد أصغينا السمع هذا الأسبوع إلى بيان رئيس الهند وبيان رئيس باكستان ونرحب بإشارتهما بأنهما سيوقعان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. لكن من المهم التأكيد على أن قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨) يدعو الهند وباكستان لتوقيع المعاهدة بدون شروط، وإلى الإسهام بروح إيجابية في المفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، ووقف اتجاه برامجها النووية إلى إنتاج الأسلحة، وفرض ضوابط صارمة على

لقد انقضت سنة حافلة بالأحداث منذ الدورة الثانية والخمسين. فالمجتمع الدولي عانى من الأثر الشديد وغير المتوقع للأزمة المالية والنقدية التي لم يسبق لها مثيل، وكان عليه أن يواجه تحديات هائلة ناشئة عن التوترات والصراعات في مناطق عديدة من العالم، بسبب سياسة الهيمنة والإملاء، وبسبب الظلم الاجتماعي والفوارق المتزايدة بين البلدان الغنية والفقيرة. لكن لا يزال السلام والاستقرار والتعاون من أجل التنمية هو الاتجاه الدولي السائد؛ وهذا الاتجاه مستمد من الأمانى العريقة للبشرية، وقبل كل شيء من المطالب الملحة لجميع الشعوب في مواجهة العالم المعاصر المتغير بسرعة والمعقد. وذلك الاتجاه السائد بدأ يترسخ أكثر فأكثر في سياق عالمي يتسم بالترايب المتزايد والسرعة المتزايدة للعولمة والإقليمية.

وهذه الحالة، بقدر ما تتيح من الفرص، تواجه المجتمع الدولي بالعديد من التحديات. ومن ثم ينبغي التشديد على أن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية تواجه كذلك بتحديات كبيرة، وأن التنمية العالمية تتم في سياق عناصر متنوعة وثيقة الترابط ولها تأثيرات متبادلة.

وفي ضوء أوجه التقدم الهامة التي أحرزت في مجال العلم والتكنولوجيا، لا يمكن لأحد نكران الدور الذي تضطلع به البلدان المتقدمة النمو. ولكن التنمية العامة للاقتصاد العالمي في صورته المتكاملة لا يمكن أن تحدث دون مشاركة نشطة من جانب البلدان النامية، التي تشكل أغلبية أعضاء المجتمع الدولي.

وتتميز العولمة أساساً بالتوسع السريع في التجارة والعلاقات الاقتصادية والحركة السريعة لرأس المال على الصعيد الدولي. ولكن يجب أن نعترف بأنه على الرغم من نمو حجم التجارة الدولية بإثني عشر ضعفاً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فإن نصيب البلدان النامية لم يسجل إلا زيادة طفيفة، بينما انخفض نصيب البلدان الأقل نمواً إلى النصف خلال العقد الأخيرين، ويقف الآن عند ٠.٤ في المائة من إجمالي قيمة التجارة الدولية. وبما أن رأس المال يتحرك على نحو أسرع من النمو التجاري، فإن البلدان المتقدمة النمو هي المستفيد الأساسي من هذه الموارد، وتذهب البقية إلى عدد محدود من البلدان النامية.

وفي بيئة الانفتاح الاقتصادي، المتميزة بتنامي حرية التجارة والاستثمار، يتعين على البلدان النامية -

الخطوات المستحبة أيضاً إضافة بناء السلام إلى طائفة استجابات المجلس للتهديدات الموجهة إلى السلم والأمن.

بيد أن المجلس ينبغي أن يكون أكثر استعداداً وأكثر اتساقاً فيما يتعلق بكيفية وتوقيت تدخله. والمجلس ملك لجميع الدول الأعضاء. ولا يصح أن يسمح له بأن يركز على حل مشاكل منطقة ما ولا يكثر بمشاكل مناطق أخرى.

وطريقة عمل المجلس ينبغي أن تكون أكثر انفتاحاً وشفافية. وعلى سبيل المثال ينبغي السماح للدول الأعضاء المعنية أو المتأثرة بالمسائل المطروحة على المجلس بممارسة حقوقها بمقتضى الميثاق. وهذا ليس من شأنه أبداً التقليل من كفاءة المجلس بل من شأنه الاسهام في تحسين القرارات التي يتخذها ويزيد من فعالية التدابير التي يتخذها. وإن اتجاه الأعضاء الدائمين إلى زيادة سيطرتهم على جدول الأعمال، وبالتالي تهميش الأعضاء المنتخبين، يتنافى مع المبادئ الديمقراطية التي تستلهمها مؤسساتنا السياسية في نهاية القرن العشرين. ويتوجب تضييق وليس توسيع الفوارق بين الأعضاء الدائمين والمنتخبين.

وباختصار فإن المجلس الذي نريده للقرن المقبل ينبغي أن يكون أكثر مسؤولية وشفافية وتعرضاً للمساءلة. ونأمل أن يؤيد الأعضاء كندا في النهوض بهذه التطلعات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي هو معالي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في فييت نام، السيد نغوين مان كام.

السيد نغوين مان كام (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نيابة عن وفد جمهورية فييت نام الاشتراكية، أود أن أزجي أحر تهانئنا إليكم، سيدي، بمناسبة انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. وأنا مقتنع بأن قيادتكم لأعمال هذه الدورة ستتوج بالنجاح.

كما أود أن أعرب عن تقديرنا الكبير لسلفكم، السيد هينادي ي. أودوفينكو، على إسهامه الكبير خلال الدورة الثانية والخمسين، التي انتفعت من فعاليته كرئيس. وأهنئ بحرارة الأمين العام، سعادة السيد كوفي عنان، على إسهامه النشط على مدى السنة الماضية في أنشطة الأمم المتحدة وفي عملية الإصلاح.

الاستقرار الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، نحن مقتنعون بأنه لدى تنفيذ هذه التدابير الرامية إلى حفز عملية التحرير، ينبغي إيلاء الاهتمام إلى تنوع الاقتصاد العالمي، وإلى الطبيعة المتباينة للاقتصادات الوطنية والإقليمية. وهذا هو النهج الوحيد القادر على ضمان كفاءة تعاوننا، والخاصية المفيدة لروابطنا وازدهارنا المشترك.

وفي ضوء هذا، نود أن نعرب عن الآمال التالية.

وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تيسر على نحو أكثر من أي وقت مضى، الوصول إلى أسواقها للبلدان النامية، وأن تمنحها مركز البلدان المفضلة - وخاصة البلدان التي أضرت بها الأزمة وتعاني من نتائجها - وأن تدرجها في نظام الأفضليات المعمم. وينبغي لها أيضا أن تدعم البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

ومن الضروري، على نحو أكثر من أي وقت مضى، المحافظة على مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية. فهي ليست ضرورية لإيقاف الاتجاه نحو الهبوط فحسب، ولكن أيضا بالنسبة للبلدان المانحة لكي تحقق هدف الأمم المتحدة المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة للتنمية من إجمالي الناتج القومي لديها. وعلاوة على ذلك، تعتبر هذه المساعدة هامة بالنسبة للبلدان النامية لأنها تمكنها من تعزيز مصادر طاقتها وتسهم في بناء بنيتها الأساسية الاقتصادية والاجتماعية معا، وتلك عناصر أساسية للتنمية وجذب الاستثمارات الخارجية.

ودور المؤسسات المتعددة الأطراف - ولا سيما الأمم المتحدة - دور هام جدا في حل مشاكل البلدان النامية على المدى البعيد والقريب. ولكن من دواعي الأسف أن مساعدة الأمم المتحدة المقدمة للبلدان النامية مستمرة في التناقص. ولذلك فإننا نرحب باعتماد الأمم المتحدة لتدابير ترمي إلى تحسين تعاونها الإنمائي، ونرحب كذلك بمبادرة الأمين العام الرامية إلى إنشاء حساب للتنمية يستخدم الوفورات المتأتية من خفض النفقات الإدارية.

ويعمل حاليا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع غيره من المنظمات الدولية والمانحين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، على إيجاد حلول للمشاكل الملحة في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وقد استفادت فييت نام في السنوات الأخيرة من المساعدة الكبيرة المقدمة من هذه الجهات، والتي تراوحت ما بين إعادة هيكلة

ذات الصناعات التي تعاني من نقص التمويل، ونقص في الكفاءة الإدارية والأجهزة الخربة - أن تواجه منافسة شرسة وغير عادلة تتمتع فيها بالتفوق المطلق البلدان ذات التكنولوجيا المتقدمة والشركات المتعددة الجنسيات التي تكون عائداتها أحيانا أعلى من الناتج القومي الإجمالي لبعض البلدان. ولا شك أن هذا لا يمكن إلا أن يتسبب في بعث القلق لدى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، التي هي في بدايات الاندماج الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وعلاوة على ذلك، بالرغم من أن الأزمة المالية والنقدية الحالية بدأت في شرق آسيا، فإنها لم تعد ظاهرة شرق آسيوية، وإنما انتشرت مثل بقعة الزيت إلى بقية العالم، وتشبه الآن عاصفة خطيرة تتسبب في خسائر لا يمكن التنبؤ بها عبر كثير من البلدان في مختلف القارات. وهذا يكشف عن الآثار الجانبية السلبية للعولمة، ويقدم دليلا إضافيا على أنه كلما زاد معدل العولمة، كلما زاد الترابط بين الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات النامية، وزاد تأثير كل منها على الآخر.

وتقتضي هذه الحالة أن يتضمن برنامج عمل المجتمع الدولي التعاون المشترك بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والبلدان الأقل نمو؛ وبين البلدان ذات الاقتصادات القوية والمؤسسة الدولية، والبلدان التي تمر بأزمة. ولن نتاح الفرصة للبلدان النامية والبلدان التي تمر بأزمة لتلحق بجهود البلدان المتقدمة النمو الرامية إلى التغلب على المشاكل وجعل نمو الاقتصاد العالمي أكثر استقرارا، إلا باتباع هذا النهج الأساسي للمساعدة المتبادلة، الأمر الذي يعود في المدى البعيد بالفائدة على الجميع. ومن الواضح أنه يجب أن يكون هذا التعاون وتبادل المساعدة قائمين على المصلحة والاحترام المتبادلين. ويمكن القول يقينا إن نجدة الآخرين في حالة نشوء أزمة عامة، تعني نجدة المرء لنفسه.

ونعتقد أنه ينبغي للبلدان النامية والبلدان التي تمر باقتصاداتها بأزمة، لدى اعتمادها لهذا النهج، أن تستغل طاقاتها الداخلية بصورة كاملة، وأن تحشد إمكاناتها الموجودة بغية الإسراع بالمساعدة والتعاون الدوليين والاستفادة منهما. وفيما يتعلق بالمعونة الخارجية، نعتقد أنه يجب أن تؤخذ في الاعتبار الحالة الفردية لكل بلد متلق للمساعدة لتفادي فرض أي علاج قد يؤدي إلى تدهور هذه الحالة، وتنتج عنه آثار غير متوقعة على

"معاقيبتها" لا تزال طويلة، والضحايا المباشرون لا يزالون هم كبار السن والنساء والأطفال. وهكذا، لم يعد كوكبنا بعيداً عن سيف ديموقليس لانعدام الأمن.

إن الدروس المؤلمة المستفادة من القرن العشرين - وهو قرن مفعم بالنزاعات والحروب، بما فيها الحربان العالميتان، التي راحت ضحيتها عشرات الملايين من الأرواح - ورغبة البشرية الملحة في حياة أفضل عشية القرن الجديد تتطلب أن نضاعف جميعاً جهودنا لتحقيق سلام قوي دائم.

وفي عالم اليوم، لن يتحقق ذلك السلام إلا إذا بذل كل شعب وكل دولة - صغيرها وكبيرها، غنيها وفقيرها، أياً كان موقعها - كل جهد ممكن للعمل بشكل مشترك لبلوغه. وذلك السلام لا يمكن تحقيقه إلا إذا كان قائماً على الاحترام التام في العلاقات الدولية لمبدأ احترام الاستقلال والسيادة ووحدة الأراضي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛ وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها؛ والجزاءات.

وذلك السلام لن يحل إلا إذا تحقق هدف نزع السلاح الكامل، أولاً، وقبل كل شيء، عن طريق القضاء على أسلحة الدمار الشامل. وبهذه الروح، يجب على جميع الدول إنهاء إنتاج، وتجربة، وتخزين ونشر واستعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها.

إن منطقة جنوب شرقي آسيا، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الكوكب، تتأثر بالتطورات العالمية الحالية. وفي هذه السنوات الخمسين الماضية، كانت بؤرة صراعات ونزاعات ومسرحاً لحروب وأزمات دموية عديدة. لكن حظ جنوب شرقي آسيا اليوم يتغير، ويسود مناخ سلم واستقرار وتعاون من أجل التنمية.

إن عضوية رابطة أمم وشعوب جنوب شرقي آسيا قد زادت، فأصبحت أقرب إلى هدفها وهو ١٠ بلدان أعضاء، مما يساعد على إنهاء انقسامات المنطقة التاريخية. لقد وقع على اتفاقية جعل جنوب شرقي آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. ومع ذلك لا تزال المشاكل قائمة، ومن بينها نزاعات السيادة في بحر الصين الجنوبي وهذا يجب حله لضمان السلم والاستقرار لجميع البلدان في المنطقة. إلا أننا نعتقد أن التوترات يمكن تجنبها إذا مارست جميع الأطراف المعنية ضبط النفس، وامتنعت عن مفاغمة الحالة؛ وضمنت حرية النقل

الاقتصاد على نمط اقتصاد السوق، إلى أنشطة محددة في مختلف قطاعات المجتمع، وخاصة في الكفاح الرامي إلى القضاء على المجاعة وتخفيف حدة الفقر.

ومنذ عهد قريب جداً، فإن الدعم الفعال الذي قدمته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، عن طريق تنفيذ آلية تعاون زراعي ثلاثية الأطراف متفق عليها بين المنظمة نفسها وفييت نام وبعض الدول الأفريقية، قد أسفر عن نتائج مشجعة. ونحن نأمل أن تركز الأمم المتحدة - على أساس تلك التجربة - تركيزاً أكثر على ابتكار المسائل وتهيئة الظروف التي تكون أكثر مواتية لتوفير المساعدة للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.

في السنوات الأخيرة، شهدنا تشكيل وتوسيع الروابط بين البلدان على الأصعدة الإقليمية والأقليمية والقارية والعالمية. وتلك الروابط المتعددة المستويات بين الدول تهيئ الظروف المواتية لجميع الأمم لاستغلال مميزات المقارنة، وتعطي دفعة للمساعدة المتبادلة المتزايدة بين مختلف الشركاء، التي تؤدي إلى نمو أكثر إنصافاً وأكثر قابلية للاستدامة داخل كل منطقة وأيضاً بين المناطق.

إن السلم، والاستقرار والتنمية مترابطة بشكل وثيق، مثل رفقاء على طريق الازدهار. وقد علمتنا تجربتنا الذاتية أن المناخ السلمي والاستقرار السياسي والاجتماعي لا غنى عنهما لأي أمة لكي تكرر نفسها لتحقيق التنمية الاقتصادية. والاقتصاد الأكثر نمواً ومستويات المعيشة المحسنة تساعد - بدورها - في تقوية الاستقرار السياسي والاجتماعي وبالتالي في حفظ السلم.

هناك اتجاهان متعارضان يميزان الحالة الأمنية في العالم منذ الدورة الثانية والخمسين. فمن ناحية، أظهرت أحداث عديدة اتجاهها مستمراً للسلم والعلاقات المحسنة بين البلدان، كما يدل على ذلك كون التسوية السلمية لبعض النزاعات المستمرة منذ عقود تسير في طريقها، والعلاقات فيما بين الأمم، ومن بينها الدول الكبرى، لا تزال تتحسن؛ ومن ناحية أخرى، نشهد يومياً سفك دماء ومواجهة في مناطق عديدة، من الشرق الأوسط إلى أفريقيا، ومن البلقان إلى جنوب آسيا، وهكذا.

إن سباق التسلح لا يزال مستمراً دون هوادة. والعمل الإرهابي يقع الواحد تلو الآخر. وقائمة الدول التي تقرر

بدور نشط في آسيا والمحيط الهادئ بل وفي العالم أجمع، ليس فقط من خلال تفاعلات مكثفة مع الشركاء في الحوار ومع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ولكن أيضا من خلال عملها النشط في المحافل المتعددة الأطراف مثل المحفل الإقليمي لرابطة دول جنوب شرقي آسيا، واجتماع آسيا وأوروبا ومجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ وحركة عدم الانحياز والأمم المتحدة نفسها.

وبعد الاستضافة الناجحة لمؤتمر القمة السابع للبلدان الناطقة بالفرنسية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ يُشرف فييت نام أن تستضيف مرة أخرى مؤتمر القمة السادس لرابطة دول جنوب شرقي آسيا المقرر عقده في هانوي في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. هذه القمة، وموضوعها تعزيز الوحدة وتوسيع التعاون لتحقيق السلم والاستقرار والتنمية المتوازنة في جنوب شرقي آسيا، ستعتمد إعلان وخطة عمل هانوي اللذين يوجها دول جنوب شرقي آسيا وهي تدخل القرن المقبل.

وبسبب العوامل التي أوجزتها فإننا نشق ثقة راسخة بأن جنوب شرقي آسيا ستتغلب قريبا على جميع الصعوبات التي تواجهها وتستعيد خطوات نموها السابقة، وأن المجتمع الدولي سيجد دائما في هذه المنطقة شريكا واعدا يعتمد عليه.

ولبناء السلم وتعزيز التنمية، من الملح أن نصلح الأمم المتحدة وأن نجعلها أكثر ديمقراطية وأكثر تكييفا لمواجهة التغيرات العميقة التي حدثت في العالم خلال الـ ٥٠ عاما منذ إنشاء المنظمة. ونحن جميعا نتفق على أنه من الضروري إصلاح مجلس الأمن حتى يصبح أكثر ديمقراطية وأكثر شفافية وأكثر قابلية للمساءلة أمام الجمعية العامة التي تعتبر أكبر محفل لمجتمع الأمم وأكثرها تمثيلا له. إن فييت نام وشركائها في حركة عدم الانحياز، تلتزم بموقف مفاده أن البلدان النامية يجب أن تمثل في مجلس الأمن عن طريق العضوية الدائمة؛ ونظرا للمصالح المشروعة للمرشحين المحتملين، فإن فييت نام ستوافق على صيغة التناوب إذا ما قبلتها غالبية البلدان. كذلك يؤيد بلدي الاقتراح الخاص بقصر حق النقض - قبل إلغاءه - على القرارات المتعلقة بالمسائل المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق.

يحتفل المجتمع الدولي هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ونحن نرى أن

البحري الدولي، وسوت نزاعاتها عن طريق المفاوضات على أساس احترام القانون الدولي، وبخاصة اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٢ بشأن قانون البحار؛ وسعت، في المستقبل القريب، إلى تحديد أشكال التعاون المقبولة لجميع الأطراف. وهذا يتمشى مع الجهود الشاملة التي تبذلها بلدان المنطقة لإقامة علاقات جوار تتسم بالصدقة والتعاون وقائمة على مبدأ الاحترام المتبادل.

وبهذه الروح، نرحب - بوصفنا مجاورين مباشرين لكمبوديا - بالنجاح الذي فاق التصور الذي حققته الانتخابات الكمبودية في تموز/يوليه الماضي، التي اعترف المجتمع الدولي كله بأنها حرة ونزيهة. ونحن نأمل مخلصين أن يؤدي هذا إلى التشكيل المبكر لحكومة جديدة في كمبوديا تضع الشعب الكمبودي على الطريق لبناء وتنمية بلده في ظروف من السلم والاستقرار.

ومما يؤسف له أن شرق آسيا بشكل عام وجنوب شرقي آسيا بشكل خاص التي استهزت في العقود الماضية بأنها أكثر مناطق النمو الاقتصادي في العالم دينمية، تعانين من أزمة خطيرة لم يسبق لها مثيل. وقد أدى هذا بالبعض إلى أن يعلنوا متسرعين نهاية معجزة نموذج تنمية شرق آسيا، بل حتى ذهبوا إلى أبعد من ذلك برفض "القيم الآسيوية". وأود أن أقول بتواضع أن تلك الآراء لا أساس لها. وبالفعل، فإن الأزمة الراهنة في شرق آسيا ليست الأولى ولا الأخيرة في تاريخ اقتصاد السوق. ومع أن أخطاء ارتكبت فإن نموذج شرق آسيا وجنوب شرقي آسيا وفر بالفعل عدة تجارب قيمة ودروسا مفيدة.

أليس الولع بالدراسة، والاهتمام بالصناعة والتوفير والذكاء وروح الإبداع واهتمام كل شخص بالآخر، قيم عالمية خالدة، هناك بالإضافة إلى ذلك الأسس الاقتصادية الشاملة والثقافات الفريدة والإنجازات التي حققتها شعوب المنطقة بفضل عملها الدؤوب وروحها الخلاقة، هذا إلى جانب عناصر أخرى إيجابية مثل الموارد الطبيعية الكثيرة والسوق الداخلية الكبيرة والدور الأساسي الذي تلعبه المنطقة في سياسات العالم واقتصاداته.

إن وجود رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ونموها يعتبر عنصرا إيجابيا آخر في تنمية جنوب شرقي آسيا. وبالرغم من الصعوبات والتحديات، ما برحت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تزداد اتحادا وتعزز التعاون وتقوم

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أندريك تاراندا، وكيل الوزارة الدائم في وزارة الخارجية في استونيا.

السيد تاراندا (استونيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
اسمحوا لي أن أعرب لكم سيدي، عن تهاني وفدي الخالصة بمناسبة انتخابكم لتولي رئاسة الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. وأتمنى لكم كل توفيق في القيام بمهامكم. اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديري للعمل الممتاز الذي قام به السيد هينادي أودوفينكو الذي تولى رئاسة الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

اليوم لم يبق إلا ٤٦٢ يوما على نهاية هذا القرن وهو القرن الذي شهد مراحل كثيرة من تطور العالم. كانت هناك أوقات للمواجهة وأوقات للشراكة، أوقات للانفلاق وأخرى للانفتاح.

منذ سبعة أعوام دكت جدران الفصل بين أمم الشرق وأمم الغرب، مما أنشأ فرصا لتعاون أوثق وتكامل اقتصادي أوثق. وفتح ذلك أيضا الأبواب أمام الدول لدفع عجلة الرفاه العام، والتفاهم المشترك، والاحترام المتبادل، وبناء الثقة بين بعضهما البعض.

وكما قيل بشأن هذه اللحظة من التاريخ، ليس الأهم أن الحدود بين الدول أصبحت مفتوحة ويمكن عبورها بحرية، ولكن ما هو الأهم أن هذه الحدود يمكن تجاوزها. إن للمسافات وللحدود الآن معنى محدودا، إذ أصبح العالم قرية عالمية في حد ذاته.

واليوم يبدو أن الاقتصاد العالمي آخذ في الانزلاق نحو أزمة عميقة. إن البلدان التي تتألم أشد الألم هي أفقر البلدان. وبينما أدرك أن العولمة تنطوي على مخاطر وتحديات للاقتصادات وللمجتمعات، إلا أنني مقتنع أنه لا بديل لها. والصيغة الوحيدة الموثوق بها من أجل اقتصاد عالمي قابل للبقاء، هي تشجيع مزيد من الحرية في التجارة، من خلال إزالة الحواجز التجارية، والسعي إلى إصلاحات اقتصادية وديمقراطية مستدامة. وإذ يبدأ المرء في السير في هذا الدرب من الإصلاح، ومهما كان صعبا، فلا يمكن النكوص عنه لاعتبار سياسي قصير النظر. ونجاح استونيا هو برهان حي على ذلك.

لقد بدأت استونيا، مع كثير من الدول الأخرى، انتقالها من نظام شيوعي إلى الديمقراطية، ومن اقتصاد

هذا الإعلان إنجاز كبير لشعوب العالم في كفاحها الطويل من أجل حقوقها الأساسية، وأهمها الحق في الحياة في ظل السلم والاستقلال والرخاء والسعادة والعدالة الاجتماعية والحق في تقرير المصير. ومن سوء الحظ أن مسألة حقوق الإنسان يساء استغلالها أحيانا وتستخدم ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. وفي هذا الصدد تقدر فييت نام الموقف الذي أعربت عنه حركة عدم الانحياز مؤخرا في إعلان درين في مؤتمر القمة الثاني عشر للحركة من أن حقوق الإنسان لا ينبغي:

"أن تستخدم وسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية ... وأنها تحتاج الى بيئة يسودها السلم والتنمية واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وأن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الحق في التنمية جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الحقيقية."

وشعبنا الذي عانى الذل تحت نير الاحتلال الأجنبي وتعرض للسخرية وضحى بأرواح لا حصر لها من أجل استعادة حقوقه الإنسانية وكرامته، لن يدخر جهدا في سبيل التمسك بالحقوق الأساسية التي استعادها.

وتحقيقا للهدف المتمثل في شعب ميسور، ودولة قوية ومجتمع عادل ومتحضر، فإن شعب فييت نام عقد العزم على مواصلة سياسة التجديد والتصنيع وتحديث البلاد. وحتى نضعل ذلك ونعزز السلم والتعاون والتنمية ستواصل فييت نام اتباع سياستها الخارجية المؤيدة للاستقلال والسيادة والانفتاح والتعددية والتنوع في العلاقات الخارجية والاندماج الإقليمي والعالمي المتدرج. وبالتالي ستكون فييت نام دائما عضوا نشطا في المنظمات الدولية والإقليمية وستواصل الإسهام في جهود الأمم المتحدة من أجل تحقيق السلم والتنمية، خاصة بوصفها عضوا منتخبا مؤخرا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

تدخل البشرية الى الألفية الجديدة بآمال جادة في حياة أفضل وأكثر ازدهارا. وعند هذا المنعطف التاريخي نتوقع من الأمم المتحدة أن تبذل جهودا أكبر لتحقيق السلام الدائم ولتوفير مناخ من التعاون الدولي يدعم التنمية في كل دولة. ولن تدخر فييت نام جهدا في المشاركة في تحقيق هذا الهدف النبيل مشاركة كاملة.

قضت بذلك الجمعية العامة، إذا ما تم تناوله بصورة مناسبة، لن يكون له تأثير مناوئ على قيام إدارة عمليات حفظ السلام بمهامها.

وبوصف استونيا مساهمة بجنود من عندها، فهي مرتبطة باستمرار مشاركتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونحن نستعد لإرسال الكتيبة المشتركة بين استونيا ولافتيا وليتوانيا، المعروفة باسم "بلطاباط" للقيام بالجولة الافتتاحية من واجباتها في المستقبل القريب. وأود أن أقدم شكرنا لجميع الدول التي ساندت إنشاء وتكوين "البلطاباط".

وتنوي استونيا كذلك أن تواصل اشتراكها في البوسنة والهرسك، في نطاق قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة، وترحب استونيا وتساند بزيادة تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات أو الترتيبات الإقليمية، كتدبير لمنع النزاعات. وبصفة خاصة، إن تعميق التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومع منظمة الوحدة الأفريقية، له أهمية كبيرة.

إن هذا العام قد أمد المجتمع الدولي حتى الآن بعدد من الأحداث التي تمثل معالم بارزة. ومن الانجازات المرموقة للدورة الاستثنائية العشرين لتخفيض ومنع الإنتاج والبيع والطلب للمواد المخدرة على نحو غير مشروع، وإقرار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وتثق استونيا أن هذه الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة سوف تعزز الزخم الذي تحقق في حزيران/يونيه وتموز/يوليه في كل من نيويورك وروما، على التوالي.

ومن ناحية أخرى شهد المجتمع الدولي عددا من الهجمات الإرهابية الشرسة. لقد آن الأوان لكل إنسان أن يفهم واقعا أساسيا، ألا وهو أن الإرهاب ليس سياسة؛ وليس ديناً - بل إنه قتل. إن استونيا تدين بقوة كل الأنشطة الإرهابية وإنما حدثت، ومهما كان شكلها أو مظهرها. ونتعاطف مع جميع الأمم التي عانت من هذه الأعمال، وندعو إلى تعزيز التضامن القوي لمكافحة مثل تلك الهجمات.

وعلينا أيضا أن نعترف أنه حتى عند عشية الذكرى السنوية الخمسين لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي هو أحد الإنجازات الرئيسية لمنظمتنا، لا يزال العالم مسرحا لانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان في القارات الست كلها. ولذا ندعو الجمعية العامة إلى بذل جهد

تتحكم فيه الدولة إلى سوق حر في ١٩٩١. وبحلول عام ١٩٩٧ كان لاستونيا أعلى معدل نمو اقتصادي في أوروبا، وتدل الأرقام التمهيدية لعام ١٩٩٨ على أن النمو مستمر في قوته. إن إدراج استونيا ضمن البلدان الستة التي تبدأ مفاوضات دخولها إلى الاتحاد الأوروبي إنما هو اعتراف بإنجازاتها في بناء مجتمع مدني، واقتصاد سوقي يعمل على نحو سليم.

ونحن في بلدي فخورون بدعوة الاتحاد الأوروبي. وننظر إلى عملية الاندماج في أوروبا على أنها من أكثر المساعي تحديا، ولكنها من أحسنها جزاء، لقارتنا، اليوم وفي المستقبل البعيد. إن التكامل الأوروبي ليس فقط جهدا لإمداد مواطنينا بالأدوات اللازمة لنجاحهم في عالم معولم. ولكنه أيضا حافز على مزيد من الانفتاح في القارة كلها. ونحن واثقون أن السعي إلى العضوية، في حد ذاته، ضمان قوي لتنمية مستقرة، إذ أنه يمد جميع طالبي هذه العضوية بخريطة صالحة تبين الطرق إلى الإصلاح.

إن استونيا تقدر تقديرا عظيما المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية، وعدد من المانحين الثنائيين، خلال سنواتها الأولى الصعبة من فترة الانتقال. والآن، بعد أن دخلت استونيا المرحلة التالية لمرحلة الانتقال في تنميتها، نعتقد أن الأوان قد آن لبدء تسديد ما علينا. وخلال السنوات الثماني الأخيرة حصّلت حكومتنا وشعبنا ثروة من الخبرة والدراية حول الانتقال إلى ديمقراطية الأسواق. ونحن نريد أن نشاطر هذه المعرفة مع البلدان التي هي في مرحلة مبتدئة من إصلاحاتها، بدءا من بناء نظام حماية حدودية يعمل بكفاءة، وانتهاء بإصلاح نقدي ناجح. ومعرفة طريقة التدريس وطريقة تقديم المساعدة هو الدرس الأخير قبل التخرج، وينبغي أن يكون ذلك هو هدف كل بلد قائم بالإصلاح.

في أي من الأوقات، نجد ١٥ أو ١٦ نزاعا مسلحا حول العالم، على جدول أعمال مجلس الأمن. إن النزاعات بين الدول، وداخل الدول، انتشرت من أوروبا إلى أفريقيا، ومن الشرق الأوسط إلى آسيا. إن هذه النزاعات كثيرا ما تكون مدفوعة بظروف اقتصادية - اجتماعية صعبة أو بوطنية إثنية. وإذ نعترف استونيا بالدور الأساسي للأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين، فهي تساند الجهود الرامية إلى صون وتعزيز مقدررة المنظمة على أن تنظم، وتقود بكفاءة، عملياتها لحفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك، نشق أن إلغاء الموظفين المقدمين بالمجان، كما

العام. وتعتقد استونيا اعتقاداً راسخاً أن الهدف من هذا الإصلاح يجب أن يكون مواكبة عالم متغير، وكذلك تحقيق مبدأ فعالية التكاليف.

مستدام، في تعاون وثيق مع المنظمات الإقليمية، لمعالجة هذه القضية، ولإيجاد آليات الإنذار المبكر الأكثر فعالية، لتبين تلك الانتهاكات ووقفها.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠

وأخيراً، نقول بضع كلمات بشأن إصلاح الأمم المتحدة. نحن نؤيد الإصلاح القائم على اقتراحات الأمين